المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العمل

الاستراتيجية الوطنية

للحد من عمل الأطفال

حزيران 2006

فهرس المحتويات

قائمة الجداول **4**

قائمة الأشكال **5**

كلمة شكر **6**

الرؤية والرسالة **7**

المنهجية **8**

1. مقدمة **12**

2. فهم المشكلة: الأسباب والنتائج **16**

2–1 مقدمة 16
2–2 مفهوم عمل الأطفال 16
2–3 انتشار عمل الأطفال في العالم 18
2–4 أسباب عمل الأطفال 22
2–5 نتائج عمل الأطفال 23

3. وضع الأطفال العاملين في الأردن **24**

3–1 مقدمة 24
3–2 التوزيع العمري والجغرافي 24
3–3 الوضع الاقتصادي 27
3–4 ظروف العمل 31
3–5 الوضع التعليمي 34
3–6 الوضع الاجتماعي 37
3–7 الوضع الصحي 40

4. السياسات وبرامج التدخل **42**

4–1 السياسات الاقتصادية 43
4–2 السياسات الاجتماعية 45
4–3 السياسات التشريعية 46
4–4 السياسات التعليمية والتدريبية 49
4–5 السياسات الإعلامية والثقافية 53
4–6 السياسات الصحية 55
4–7 سياسات البحث العلمي 56
4–8 برامج لتكامل قضايا الجنسين 59

5. آلية التنفيذ 60

5–1 مراجعة وتحديث مفهوم عمل الأطفال 60
5–2 جمع المعلومات وبناء المعرفة 60
5–3 المشاركة والتوعية 60
5–4 بناء القدرات 61
5–5 الرقابة والتقييم 61

المراجع العربية 64

المراجع الأجنبية 70

مرفق 1: البرامج والمهام المقترحة 71

قائمة الجداول

جدول 2-1: عدد الأطفال النشطين اقتصاديا في العالم 5-17 سنة، 2000..... 19
جدول 2-2: التوزيع الجغرافي للأطفال النشطين اقتصاديا 5-14 سنة، 2000 20
جدول 2-3: توزيع الأطفال العاملين في أسوأ أشكال عمل الأطفال، 2000 21

جدول 3- **1**: التوزيع النسبي للأطفال العاملين حسب العمر، 2001 و 2003.... 25
جدول 3- **2**: توزيع الأطفال العاملين حسب المحافظة، 2001..... 26
جدول 3- **3**: توزيع الأطفال العاملين حسب المهنة، 2001..... 28
جدول 3- **4**: توزيع الأطفال العاملين حسب ظروف العمل، 2003 33
جدول 3- **5**: توزيع الأطفال العاملين حسب تقييم ظروف العمل، 2003..... 33
جدول 3- **6**: مدى رضا الأسرة عن عمل الطفل، 2003..... 40

قائمة الأشكال

شكل 3- **1**: التوزيع النسبي للأطفال العاملين حسب المهنة، 2001 28
شكل 3- **2**: توزيع الأطفال العاملين حسب دخل الطفل، 2001 30
شكل 3- **3**: توزيع الأطفال العاملين حسب حجم المنشأة، 2001 31
شكل 3- **4**: توزيع الأطفال العاملين حسب ساعات العمل، 2001 32
شكل 3- **5**: توزيع الأطفال العاملين حسب المستوى التعليمي، 2001 34
شكل 3- **6**: أسباب التسرب من المدرسة، 2001 35

كلمة شكر

يسر وزارة العمل أن تقدم هذه الإستراتيجية التي تهدف إلى الحد من عمل الأطفال بشكل عام وإلى الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال بشكل خاص، وتأتي هذه الإستراتيجية ضمن توجه وزارة العمل لحل مشكلة عمل الأطفال.

ساهم في صياغة هذه الإستراتيجية فريق عمل وطني يمثل نحو 35 مؤسسة عامة وخاصة. ويسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء الفريق الوطني الذين ساهموا في إعداد هذه الإستراتيجية وإخراجها إلى حيز الوجود. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى ممثلي المؤسسات العامة والخاصة الذين ساهموا في إعداد الأهداف والسياسات العامة لهذه الإستراتيجية وإلى العاملين في البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (IPEC) في منظمة العمل الدولية لما قدموه من مساعدة مالية وفنية للوزارة ولفريق العمل.

كما يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور محمد شحاتيت من جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا الذي قام بصياغة هذه الاستراتيجية بالتعاون مع أعضاء الفريق الوطني للحد من عمل الأطفال.

والله أسأل أن يوفقنا جميعا لما فيه خدمة بلدنا تحت ظل جلالة قائدنا الملك الشاب عبد الله الثاني بن الحسين المعظم.

وزير العمل
باسم السالم

الرؤية والرسالة

تأتي هذه الاستراتيجية بهدف رسم سياسات تتعلق بالحد من التحاق الأطفال بسوق العمل وتنفيذ هذه السياسات. كما تهدف إلى توجيه التخطيط بحيث يأخذ بعين الاعتبار أثر السياسات على وضع الأطفال العاملين ويراعي بتفهم احتياجات الأطفال العاملين وأسرهم.

ويتمثل التحدي الذي يواجهنا الآن في تنفيذ البرامج والسياسات الواردة تنفيذاً فعالاً يؤدي، في نهاية المطاف، إلى الحد من عمل الأطفال وإلى حماية الأطفال الذين اضطرتهم ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية لترك مقاعد الدراسة مبكراً والالتحاق بسوق العمل.

إننا ونحن نؤمن بأن القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال هي مسؤولية جماعية لا تخص جهة واحدة بعينها بل تشارك فيه الجهات الرسمية وغير الرسمية، لنأمل أن تكون هذه الإستراتيجية عوناً لمتخذي القرارات في المسائل التي تهم الأطفال، شباب الغد وبناة المستقبل.

المنهجية

كان الأردن من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (182) لسنة 1999 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، وكان أول دولة في دول غرب آسيا، وثاني دولة عربية، تصادق على الاتفاقية، مما انعكس إيجابيا على علاقات وزارة العمل مع منظمة العمل الدولية.

ونظراً لإدراك منظمة العمل الدولية بخطورة عمل الأطفال فقد أنشأت برنامجاً خاصاً يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء فيها، ومن ضمنها الأردن، على القضاء على عمل الأطفال. وقامت منظمة العمل الدولية، ضمن البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، بمساعدة الأردن على تصميم مشروع لمحاربة أسوأ أشكال عمل الأطفال، وبضمنه وضع إستراتيجية للحد من عمل الأطفال مع التركيز على أسوأ أشكال عمل الأطفال. ومن أجل تعزيز التعاون بين الجهات المعنية بعمل الأطفال، خاصة شركاء الانتاج الثلاثة، اعتمدت وزارة العمل أسلوباً مبنياً على الحوار والمشاركة مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

وقد مرت صياغة هذه الاستراتيجية بالمراحل التالية:

1. إجراء مسح شامل للدراسات والبحوث التي أجريت حول عمل الأطفال في الأردن. كما تمت الاستفادة من نتائج المسوحات الإحصائية والأبحاث المتاحة.
2. إجراء تحليل معمّق وتقييم لهذه الدراسات والبحوث والتدقيق في معطياتها بهدف إعطاء صورة أكثر وضوحاً لواقع عمل الأطفال في الأردن.
3. اقتراح المحاور الرئيسية للاستراتيجية بشكل أولي من قبل لجنة الخبراء واعتماداً على الدراسات والبحوث بهذا الخصوص.
4. تشكيل لجنة لإعداد هذه الإستراتيجية مكونة من الجهات الحكومية والخاصة. وعقد عدة اجتماعات لزيادة الوعي بمشكلة عمل الأطفال، خاصة من قبل الجهات التي

ستشارك في تنفيذ الاستراتيجية. وقد جرى الإستناد في إعداد هذه الاستراتيجية إلى الإسهامات التي قدمها أعضاء اللجنة لوضع استراتيجية الحد من عمل الأطفال في الأردن بالإضافة إلى دراسات واستراتيجيات أشرفت عليما منظمة العمل الدولية في كل من لبنان[1] ومصر[2] واليمن[3] والهند[4]. كما استندت هذه الاستراتيجية إلى الخطة الوطنية للطفولة 2004-2013 التي قام بإعدادها المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومنظمة اليونيسف ونحو 120 ممثلاً من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وقد شملت خطة العمل هذه على عدة محاور للنهوض بالطفولة بضمنها الأطفال العاملين.

5. عرض المحاور الرئيسية المقترحة للاستراتيجية على لجنة وضع الاستراتيجية وتحديد أولويات بنود الاستراتيجية ضمن استبيان إحصائي صمم خصيصاً لتحقيق هذا الهدف.
6. تشكيل مجموعات عمل حسب محاور هذه الاستراتيجية، واهتمت كل مجموعة بتحديد الأهداف والاجراءات التنفيذية والبرامج اللازمة واقتراح الجهات المنفذة والفترات الزمنية لكل برنامج. وتم الاتفاق أن تعمل كل مجموعة على حدة أولاً ثم يتم التعاون بين هذه المجموعات، عبر منسقين، لصياغة الاستراتيجية. ومن ثم مناقشة مساهمات اللجان المصغّرة التي انبثقت من اللجنة الوطنية لصياغة الاستراتيجية، آخذين بنظر الاعتبار أهم ملاحظات ومقترحات أعضاء اللجنة. ومن شأن هذا الجهد أن يساعد في تحديد سياسات أفضل يمكن صياغتها بعد ذلك كدروس مستفادة من هذه المجموعات.
7. عقد تسع ورش عمل لأعضاء اللجنة الوطنية لمناقشة مسودة الاستراتيجية وبرامج العمل المقترحة وذلك استكمالاً للمعلومات المتاحة وتحقيقاً لمبدأ المشاركة في عرض وتحليل الوضع الراهن والتعرف على الأسباب والنتائج ووضع آليات التنفيذ. كما أسهم مندوبي منظمة العمل الدولية في عمل هذه الورش.

---

[1] ILO and Consultation and Research Institute, 2002.

[2] http://www.nccm.org.eg/proj/childlabor_start.htm

[3] حسين حمدان، 2005.

[4] http://www.ilo.org/public/english/region/asro/newdelhi/ipec/download/india.pdf

واستفادت هذه الإستراتيجية من الجهود الدولية في هذا المجال، خاصة ما تقدمه منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية من مراجع علمية ونشاطات وبرامج هادفة وما قامت به هذه المنظمات من ورشات عمل في مجالات زيادة الوعي بهذه المشكلة.

وترتكز هذه الإستراتيجية على المبادئ التي وضعتها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (182) لسنة 1999 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (138) لسنة 1973 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام وأهمها :

(أ) الحيلولة دون انخراط الأطفال في أسوأ أشكال عمل الأطفال؛

(ب) توفير المساعدة المباشرة الضرورية والملائمة لانتشال الأطفال من أسوأ أشكال عمل الأطفال وإعادة تأهيلهم ودمجهم اجتماعيا؛

(ج) ضمان حصول جميع المنتشلين من أسوأ أشكال عمل الأطفال على التعليم المجاني الأساسي وعلى التدريب المهني حيثما كان ذلك ممكناً وملائماً؛

(د) تحديد الأطفال المعرضين بشكل خاص للمخاطر واقامة صلات مباشرة معهم؛

(هـ) أخذ الوضع الخاص بالفتيات بعين الاعتبار.

أما الفرضيات التي تم بناء الاستراتيجية عليها فتشمل مبادئ انسانية أهمها أن الطفولة مرحلة من الحياة يجب أن تكرس للتثقيف والتعليم والتدريب وليس للعمل وأن عمل الأطفال

يضر، في غالب الأحيان، فرص الأطفال في أن يصبحوا شباباً قادرين على الإنتاج والعطاء وخدمة المجتمع وأن عمل الأطفال ليس قدراً محتوماً بل يمكن الحد منه والقضاء عليه بتوفير الإرادة السياسية في مكافحته بحزم وعزيمة صادقة.

1. مقدمة

أدرك الأردن أهمية العناية بالأطفال وقام بخطوات كثيرة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية، ونشط في مجال المحافظة على حقوق الطفل. ومع كل هذه الإنجازات لا زال بعض الأطفال، خاصة ممن لم تساعدهم ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، يعانون من مشكلة الفقر بحيث تجبرهم هذه الظروف الصعبة على أن يتركوا مقاعد الدراسة مبكراً ويلتحقوا بسوق العمل.

والتزاماً من الأردن بالاتفاقيات والمواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، فقد شكلت اتفاقية حقوق الطفل التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989 منطلقاً هاماً لحماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطراً، أو يمثل إعاقة لتعليمه، أو ضرراً بصحته أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي، وأوجبت على الدول الأعضاء فيها أخذ التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل هذه الحماية، وبشكل خاص وضع حد أدنى لسن الاستخدام، ونظام ملائم لساعات العمل وظروفه، وفرض عقوبات مناسبة لضمان فعالية تطبيق هذه النصوص[5]. وبادر الأردن إلى المصادقة على ما أصدرته منظمة العمل الدولية من اتفاقيات أهمها الاتفاقية رقم (138) لسنة 1973 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام[6]، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (182) لسنة 1999 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها[7]، اللتان تعتبران من ضمن الاتفاقيات الأساسية للمنظمة والتي تمثل الحقوق الأساسية في مجال العمل.

[5] صادق الأردن على اتفاقية حقوق الطفل في أيار من عام 1991م.

[6] صادق الأردن على الاتفاقية رقم (138) لسنة 1973 في عام 1997م.

[7] صادق الأردن على الاتفاقية رقم (182) لسنة 1999 في عام 2000م.

وحرصاً من الأردن على أهمية العمل العربي المشترك فقد صادق في عام 1970 على الاتفاقية العربية رقم (1) لسنه 1966 بشأن مستويات العمل، حيث وضعت هذه الاتفاقية الإطار التشريعي المحلي للدول العربية في مجال العمل، وتطرقت إلى عمل الأطفال بصوره مفصلة.

كما جاءت هذه الإستراتيجية تنفيذاً للاتفاقية المبرمة بين الحكومة الأردنية ومنظمة العمل الدولية (ILO) للقضاء على هذه المشكلة، والتي تستهدف فئة الأطفال الذين يعملون في سوق العمل خلافاً لأحكام قانون العمل رقم (8) لسنه 1996 المعمول به والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.

كما وقامت وزارة العمل بالتعاون مع الإدارات الحكومية والجامعات والمؤسسات الخاصة المعنية بشؤون الطفل في الأردن والمنظمات الدولية المعنية بشؤون الأطفال العاملين، بجهد كبير للحد من عمل الأطفال. وعلى الرغم من أن الأطفال في الأردن قد حظوا بعناية المؤسسات والإدارات الحكومية، وتيسرت لهم أسباب التعليم والحماية القانونية والرعاية الصحية والثقافية وأنشئت مراكز الرعاية المختصة، إلاّ أن مشكلة عمل الأطفال لا زالت بحاجة لمزيد من الدراسة للتعرف، بشكل أوضح، على حجمها وطبيعتها وخصائصها لوضع السياسات والحلول الملائمة. وتأتي هذه الاستراتيجية ضمن نشاطات وزارة العمل للحد من مشكلة عمل الأطفال، وإدراكاً من وزارة العمل للدور الجوهري للطفل وضرورة رعايته.

ونظراً لما يمثله الأطفال من أهمية في مستقبل البلدان والمجتمعات، فقد أولت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بالقضايا الإنسانية أهمية خاصة لموضوع عمل الأطفال، حيث شكلت الاتفاقيات والمواثيق الدولية الصادرة عنها منطلقاً هاماً في بلورة مفاهيم واضحة في مجال حماية الطفولة من المخاطر والإساءات التي ترتبط بمحيط العمل، وتوفير رعاية لمن اضطرتهم الظروف المعيشية أو الأسرية للانخراط المبكر في سوق العمل.

وتعتبر هذه الاستراتيجية استجابة موضوعية لما يشهده قطاع الطفولة من اهتمام وطني وإقليمي ودولي في شتى المجالات، ولما يحتاجه الأطفال من رعاية خاصة تحميهم من مختلف أنماط الاستغلال الاقتصادي والعنف والإساءة والإهمال. وتكاد تتعاظم هذه الأشكال من التهديدات بشكل واضح لدى الأطفال عند انخراطهم في سوق العمل نظراً لما تفرزه من مخاطر تهدد نموهم الجسدي وصحتهم النفسية وتطورهم الاجتماعي، بالإضافة إلى ما يتعرض له الطفل العامل من إساءات نفسية وجسدية وحرمانه من تحقيق المتطلبات الأساسية للحاجات الإنسانية وتوفير مستوى معيشي ملائم.

ولما كانت الموارد المتاحة محدودة والأولويات كثيرة فمن المهم استخدام الموارد بكفاءة وترتيب الأولويات. وعليه فإن مسألة تصميم السياسات من أجل الحد من عمل الأطفال ربما تكون من أهم القضايا التى تعني متخذي القرارات بهذا الشأن والنظر إلى حدود الميزانية وتوزيع بنودها. وتنطلق هذه الإستراتيجية من خلال الضرورات الملحة لمواجهة الآثار السلبية المتوقعة مستقبلاً لانتشار المشكلة، وارتباط ذلك بخسارة المجتمع لفئة ضرورية لبناء المستقبل.

واحتوت الإستراتيجية على مقدمة عن تجربة الأردن في عمل الأطفال ثم جاء الفصل الثاني لشرح مفهوم مشكلة عمل الأطفال وتحليل للأسباب والنتائج. أما الفصل الثالث فقد بين وضع وخصائص الأطفال العاملين في الأردن من خلال التوزيع العمري والجغرافي لهم ومقدمة عن الوضع الاقتصادي لهم ولأسرهم وظروف العمل والوضع التعليمي والاجتماعي والصحي. وتضمنت الاستراتيجية في الفصل الرابع على مجموعة من السياسات والأهداف والإجراءات التنفيذية التي تهدف إلى الحد من عمل الأطفال بشكل عام وإلى القضاء التدريجي على أسوأ أشكال عمل الأطفال بشكل خاص، وأهمها السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والتعليمية والتدريبية والإعلامية والثقافية والصحية.

كما وضعت الاستراتيجية آليا لتنفيذ السياسات المقترحة وحرصت على انتهاج مبدأ المشاركة والتوعية من خلال آليات التنفيذ وركزت على بناء القدرات والرقابة والتقييم.

2. فهم المشكلة: الأسباب والنتائج

2-1 مقدمة

إن أولى خطوات مواجهة أي مشكلة هي تشكيل فهم وتصور موضوعي لها، يحيط بأبعادها، ويرصد انتشارها، ويقدر آثارها الإيجابية والسلبية. ولا يتأتى هذا الفهم دون وصف وتحليل طبيعة المشكلة من خلال مؤشرات علمية تسمح برسم سياسات ووضع إجراءات تنفيذية لمواجهة تلك المشكلة.

ويعتبر فهم عمل الأطفال والنتائج المترتبة عليه ضرورياً لتطوير وتنفيذ سياسات وبرامج ناجحة. وهنا لابد من الإجابة على الأسئلة: ما هو عمل الأطفال؟ وما هي أسباب عمل الأطفال؟ وما مدى تأثر عمل الطفل بالوضع الاقتصادي للأسرة وعوائد العمل والتعليم والعوامل الثقافية؟ كما تساهم معرفة أسباب عمل الأطفال في حل هذه المشكلة، والتعرف على النتائج المترتبة على عمل الأطفال، خاصة مدى أثر هذا العمل على الأطفال أنفسهم وعلى الأسرة والمجتمع المحلي.

2-2 مفهوم عمل الأطفال

إن عمل الأطفال مشكلة معقدة لها جذورها في العادات والتقاليد والثقافة ومستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي. وليس هناك تعريفاً موحداً متفق عليه يتم اتباعه في كل الدول. إلاّ أنه يمكن تعريف "عمل الأطفال" بأنه كل جهد جسدي يقوم به الطفل ويؤثر على صحته الجسدية أو النفسية أو العقلية ويتعارض مع تعليمه الأساسي وكما نصّت عليه اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (138) لسنة 1973 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (182) لسنة 1999 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها. ويشمل تعبير "أسوأ أشكال عمل الأطفال" كما ورد في المادة 3 من الاتفاقية رقم (182) ما يلي:

(أ) كافة أشكال الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق، كبيع الأطفال والاتجار بهم وعبودية الدين والقنانة والعمل القسري أو الإجباري، بما في ذلك التجنيد القسري أو الإجباري للأطفال لاستخدامهم في صراعات مسلحة؛

(ب) استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لأغراض الدعارة، أو لإنتاج أعمال إباحية أو أداء عروض إباحية؛

(ج) استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لمزاولة نشاطات غير مشروعة ولا سيما إنتاج المخدرات بالشكل الذي حددت فيه في المعاهدات الدولية ذات الصلة والاتجار بها؛

(د) الأعمال التي يرجح أن تؤدي بفعل طبيعتها أو بفعل الظروف التي تزاول فيها إلى الأضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي.

ولكن هذه الاتفاقية تشمل نصوصاً مرنة، خاصة في البند (د) في المادة 3 والمبين أعلاه، وتترك هامشاً للسلطات الوطنية لتحديد ما إذا كانت الأعمال التي يمارسها الأطفال تضر بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي. حيث نصّت المادة 4 من الاتفاقية على ما يلي:

1- تحدد القوانين أو الأنظمة الوطنية أو السلطة المختصة، بعد التشاور مع المنظمات المعنية لأصحاب العمل والعمال، أنواع العمل المشار اليها في المادة 3 (د)، مع أخذ المعايير الدولية ذات الصلة بعين الاعتبار، ولا سيّما الفقرتان 3 و4 من توصية أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999.

2- تحدد السلطة المختصة، بعد التشاور مع المنظمات المعنية لأصحاب العمل والعمال، مكان وجود الأعمال التي حددت على أنها من هذا النوع.

3- تقوم السلطة المختصة بفحص القائمة المنظمة بأنواع العمل التي تم البت بشأنها بمقتضى الفقرة 1 من هذه المادة، ومراجعتها عند الإقتضاء بصورة دورية، وبالتشاور مع المنظمات المعنية لأصحاب العمل والعمال.

إن مفهوم "الأطفال النشطين اقتصادياً" هو مفهوم واسع ويتضمن معظم النشاطات المنتجة من قبل الأطفال غير المدفوعة الأجر أو العرضية أو غير القانونية والعمل في القطاع غير المنظم. ويجب التنويه إلى أن مفهوم "عمل الأطفال" لا يشمل بالضرورة جميع الأعمال التي يؤديها الأطفال النشطين اقتصادياً. وهذا يعني أن مفهوم "الأطفال النشطين اقتصادياً" يشمل "عمل الأطفال" وهو أوسع منه. كما أن "عمل الأطفال" يشمل "أسوأ أشكال عمل الأطفال" وهو أوسع منه[8]. وعليه لابد من التّمييز بين هذه المصطلحات الثلاثة.

والقضاء التدريجي على أسوأ أشكال عمل الأطفال لا يشمل منع الأطفال من قيامهم بنشاطات مفيدة تساعد على نموهم جسدياً وذهنياً. ولا تعتبر الأعمال الخفيفة التي يقوم بها الأطفال خلال ساعات محددة أسبوعياً ضمن "عمل الأطفال". كما أن عمل الأطفال لساعات قليلة بشكل متقطع لا يعتبر ضمن عمل الأطفال. فقد استثنت المادة 6 من الاتفاقية رقم (138) بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام لسنة 1973 بعض الأعمال التي يؤديها الأطفال من عمل الأطفال كالعمل لأغراض التعليم العام أو المهني أو التقني، وفي مؤسسات التدريب الأخرى. وقد استثنت الاتفاقية أيضاً الأعمال التي يؤديها الأشخاص الذين بلغوا سن 14 سنة على الأقل وكانت تشكل جزءا أساسيا من:

(أ) دورة تعليمية أو تدريبية تقع مسؤوليتها الرئيسية على مدرسة أو مؤسسة تدريب؛

(ب) برنامج تدريبي ينفذ قسمه الأكبر أو كله في منشأة، إذا كانت السلطة المختصة قد أقرته؛

(ج) برنامج ارشادي أو توجيهي يرمي إلى تسهيل اختيار المهنة أو نوع التدريب.

2-3 انتشار عمل الأطفال في العالم

تعتبر قضية عمل الأطفال من القضايا الاقتصادية والاجتماعية الملحة، بالإضافة إلى كونها قضية مرتبطة بحقوق الطفل. فهناك ما يقدر بنحو 352 مليون طفل في العالم يمكن اعتبارهم "أطفال نشطين اقتصادياً". كما أن هناك نحو 246 مليون طفل ضمن "عمل

[8] ILO, 2002, Evey Child Counts: New Global Estimates on Child Labour, ILO, Geneva, pp. 15-29.

الأطفال" في مختلف أنحاء العالم، أما عدد الأطفال الذين يمارسون "أسوأ أشكال عمل الأطفال" فتقدر مصادر منظمة العمل الدولية عددهم بنحو 8.4 مليون.

الأطفال النشطين اقتصادياً: قدرت مصادر منظمة العمل الدولية عدد الأطفال النشطين اقتصادياً في العالم بنحو 352 مليون نسمة، منهم 211 مليون في الفئة العمرية 5-14 سنة، وذلك خلال عام 2000. وهذا يشكل نحو خمس أطفال العالم في نفس الفئة العمرية. كما أن هناك نحو 73 مليون طفل عامل تقل أعمارهم عن 10 سنوات. ويلاحظ أيضاً أن الفجوة تزداد بين عدد الأطفال العاملين الذكور والاناث كلما زاد العمر.

جدول 12-: عدد الأطفال النشطين اقتصاديا في العالم 5-17 سنة، 2000

فئة العمر	عدد الأطفال في العالم (مليون)	عدد الأطفال العاملين (مليون)	نسبة التشغيل (%)
9-5	600	73	12.2
14-10	599	138	23.0
14-5(مجموع فرعي)	1,199	211	17.6
17-15	332	141	42.4
المجموع (المعدل)	1,531	352	(23.0)

المصدر: منظمة العمل الدولية، بيانات غير منشورة.

التوزيع الجغرافي: تعتبر الدول الآسيوية والباسيفيك من أكثر مناطق العالم التي لديها أطفالاً عاملين، حيث يعمل فيها نحو 127 مليون طفل. ويأتي بعد ذلك الدول الواقعة جنوب الصحراء الافريقية ثم أمريكا اللاتينية والكاريبي. أما منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا فلا يعمل فيها سوى نحو 13 مليون طفل، كما أن نسبة تشغيل الأطفال فيها (15%) هي دون المستوى العالمي (18%).

جدول 22-: التوزيع الجغرافي للأطفال النشطين اقتصاديا 5-14 سنة، 2000

المنطقة	عدد الأطفال العاملين (مليون)	نسبة التشغيل (%)
الدول المتقدمة	2.5	2
الدول في طور التحول	2.4	4
آسيا والباسيفيك	127.3	19
أمريكا اللاتينية والكاريبي	17.4	16
أفريقيا (دول جنوب الصحراء)	48.0	29
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	13.4	15
المجموع (المعدل)	211	(18)

المصدر: منظمة العمل الدولية، بيانات غير منشورة.

الأطفال العاملين في أسوأ أشكال عمل الأطفال: تقدر منظمة العمل الدولية عدد الأطفال العاملين في أسوأ أشكال عمل الأطفال (غير المقيّد) بنحو 8.4 مليون. ويشمل هذا العدد: 1.2 مليون في الاتجار بالمخدرات و 5.7 مليون في العمل القسري و 0.3 مليون في النزاعات المسلّحة و 1.8 مليون في أعمال الدّعارة و الأعمال الإباحيّة.

جدول 32-: توزيع الأطفال العاملين في أسوأ أشكال عمل الأطفال، 2000

أسوأ أشكال عمل الأطفال (غير المقّيد)	عدد الأطفال (مليون)
المخدرات	1.2
العمل القسري	5.7
النزاعات المسلحة	0.3
الدعارة والاباحية	1.8
نشاطات أخرى (ضارة صحياً)	0.6
المجموع	8.4

ملاحظة: يستثني المجموع عدد الأطفال العاملين في المخدرات لتجنب ازدواجية العد.

المصدر: منظمة العمل الدولية، بيانات غير منشورة.

ويشير التقرير العالمي لعمل الأطفال إلى أن العقد الماضي قد شهد تطوراً ملموساً في انخفاض عدد الأطفال العاملين، على المستوى العالمي. فقد انخفض عدد الأطفال العاملين بنسبة 11% وحدث معظم هذا الانخفاض بين عامي 2000 و 2004، من 246 مليون إلى 218 مليون. والأكثر من ذلك أن عدد الأطفال في الفئة العمرية 5-17 سنة الذين يعملون في الأعمال الخطرة انخفض بنسبة 26% ليصل إلى 126 مليون في عام 2004. أما عدد الأطفال العاملين في عمر 5-14 فقد انخفض بنسبة 33%، ويشكل هذا نجاحاً لجهود منظمة العمل الدولية في سعيها لخفض عدد ونسبة الأطفال العاملين عل المستوى العالمي[9].

[9] للاطلاع على التقدم الذي طرأ على عدد الأطفال العاملين على المستوى العالمي، أنظر:
http://www.ilo.org/public/french/standards/ipec/about/globalreport/2006/index.htm

4-2 أسباب عمل الأطفال

هناك ثلاثة عوامل تلعب دوراً رئيسياً في دفع الأطفال لسوق العمل، وهي:

أولاً: العوامل المتعلقة بالأسرة:

يعمل الأطفال، في الغالب، لأسباب اقتصادية واجتماعية حيث أنهم ينتمون لأسر فقيرة. أما أسباب فقر الأسر فيعود إلى افتقار الأسر إلى مقومات ممارسة العمل المنتج، سواء كانت المهارة أو الوظيفة أو المال أو الأرض. ويعمل الأطفال لاعتقادهم بأن فوائد العمل أكبر من فوائد التعليم أو لأن نوعية التعليم متدنية. كما يعتبر تأثير الوالدين على الطفل من الأسباب المهمة لعمل الأطفال، حيث يفضل الوالدين التحاق أطفالهم بسوق العمل على بقائهم على مقاعد الدراسة كما أن الجهات التي تستخدم الأطفال هي الأخرى قد يكون لديها نفس الاعتقاد.

وفي الأردن، نجد أن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ومنها ندرة المصادر الطبيعية والزيادة السكانية العالية وارتفاع الدين الخارجي وسوء إدارة الموارد وما تبع ذلك من آثار، هي أهم العوامل التي ساهمت في فقر الأسر التي لديها أطفال عاملون. ولا شك أن تعطل رب الأسرة عن العمل يعتبر سبباً في توجه الطفل نحو سوق العمل كأسلوب لزيادة الدخل المنخفض، مما يتسبب في حرمان الأطفال من فرص التعليم الإلزامي0كما أن دخول الأطفال المبكّر في سوق العمل ناتج عن مشكلات اجتماعية أهمها التفكك والعنف الاسري، وانتشار بعض العادات والتقاليد الاجتماعية الخاطئة في المجتمع.

ثانياً: العوامل المتعلقة بالنظام التعليمي:

ويأتي التسرب من المدرسة، كسبب آخر من أسباب عمل الأطفال، حيث أن نحو 7.7% من الأطفال يعزون أسباب عملهم إلى التسرب من المدرسة. ولكن ما هي أسباب التسرب؟. يلاحظ أن الرغبة في تعلم مهنة ومساعدة الأسرة مادياً هما أهم سببين وراء ترك

الطلبة لمدارسهم. أما سوء معاملة المدرسين للطلبة فلا يشكل سبباً رئيسياً حيث واجه 2.8% فقط من الأطفال العاملين هذه المشكلة واعتبروها سبباً في ترك المدرسة.[10]

ثالثاً: العوامل المتعلقة بالبيئة المحيطة بالطفل:

وأهم هذه العوامل تأثير الأطفال العاملين على التلاميذ بهدف تشجيعهم على ترك مقاعد الدراسة والالتحاق بأصحابهم أو أقاربهم العاملين.

وخلاصة القول أن العامل الاقتصادي هو السبب الأساسي في توجّه الطفل نحو العمل. أما الأسباب الأخرى، وأهمها الاجتماعية والتعليمية، فتأتي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية، على الرغم من أن الأسباب الدافعة إلى عمل الأطفال تتميز بالتشابك والتداخل.

2-5 نتائج عمل الأطفال

يترك عمل الأطفال آثاراً سلبية على النمو الذهني للطفل بالإضافة إلى الآثار الجسدية والنفسية. ويشكّل عمل الأطفال انتهاكاً لحرية الطفل وحقوقه الأساسية، كما أنه ممنوع بحكم القوانين المحلية والدولية.

كما أن الظروف القاسية التي يعمل فيها الأطفال لا تتفق مع آدميتهم وتشكِّل خطورةً على صحتهم ونموهم الجسدي والعقلي. فهناك بعض الإعاقات والأمراض التي تصيب الأطفال العاملين بسبب التحاقهم بسوق العمل. وقد تلازم هذه الإعاقات والأمراض الطفل لسنين طويلة أو مدى الحياة، إضافة إلى الأبعاد النفسية العديدة والتي تترتب على عملهم وخاصة الاحساس بالظلم والدونية، الأمر الذي يزيد المشكلة تعقيداً إذا علمنا أنه كان من الممكن الوقاية من الأمراض أو منع الإعاقة وتجنب ما قد تتركه من آثار سيئة على حياة الطفل لو أنه بقي على مقاعد الدراسة.

[10] محمد شحاتيت ونهاية دبدوب، 2001، ص ص 19-23.

3. وضع الأطفال العاملين في الأردن

3-1 مقدمة

قبل رسم السياسات الاستراتيجية للحد من عمل الأطفال لا بد من فهم هذه المشكلة والتعرف على مدى انتشارها وتقييمها وذلك من أجل توجيه السياسات والخدمات بشكل أفضل. ولا بد كذلك من معرفة تطورها الزمني ومعرفة ما إذا كان عدد الأطفال العاملين آخذٌ في التزايد أم لا. ولكي تنفذ البرامج وتقدم الخدمات بشكل أفضل يجب التعرف أيضاً على التوزيع العمري والجغرافي للأطفال العاملين، والمهن التي يعملون بها، وتحديد الخصائص الاجتماعية والصحية والتعليمية لهم ولأسرهم، وكذلك معرفة الظروف التي يعملون بها.

وفي ضوء غياب هذه المعلومات، ومعلومات تفصيلية أخرى عن عمل الأطفال، تصبح السياسات الاستراتيجية صعبة التطبيق وعرضة للتقديرات الخاطئة، وهي السمة الغالبة في وضع السياسات الاستراتيجية لبعض الدول النامية.

3-2 التوزيع العمري والجغرافي

يبين الجدول 3-1 أن أكثر من نصف الأطفال العاملين هم في الفئة العمرية 15-17 سنة. أما الأطفال تحت سن 14 سنة فيشكلون نسبة لا تزيد عن 10% من مجموع الأطفال العاملين.

وحسب معايير منظمة العمل الدولية، التي تركز على الأشخاص دون سن 14 سنة فيمكن القول أن وضع الأردن يضاهي وضع الكثير من الدول المتقدمة، بهذا الخصوص، حيث أن النسبة قليلة جداً.

جدول 3- 1: التوزيع النسبي للأطفال العاملين حسب العمر، 2001 و 2003

العمر (سنة)	2001	2003
أقل من 14	9.5	9.4
14	12.6	11.8
15	17.9	15.1
16	29.2	26.4
17	30.8	37.3
المجموع	100	100

المصادر: بيانات 2001 من: وزارة العمل،2001، وحدة عمل الأطفال، قاعدة بيانات عمل الأطفال، عمان.
بيانات 2003 من: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الأسرة متعدد الأهداف 2003، بيانات غير منشورة.
ملاحظة: تعود بعض الفروق إلى اختلاف منهجية المسح حيث قامت وزارة العمل بمسح بالعينة الغرضية للأطفال العاملين في مواقع العمل نتج عنه 2539 طفلاً بينما اعتمد مسح دائرة الإحصاءات العامة على عينة عشوائية للأسر نتج عنه 212 طفل عامل. وكلا المسحين غير ممثلين للمجتمع الإحصائي.

ويبين الجدول 3-2 أن أكثر من نصف الأطفال العاملين هم في محافظة العاصمة، 57%، وتليها محافظة الزرقاء، نحو 21%، ثم محافظة اربد، نحو 8%، ثم محافظة البلقاء، نحو 4%.

وغني عن القول أنه يجب توخي الحذر عند تفسير هذه النسب لأنها مشتقة من مسح بالعينة الغرضية شمل 2539 طفلاً عاملاً في المسح الذي قامت به وزارة العمل ومن مسح بالعينة العشوائية شمل 212 طفلاً عاملاً في المسح الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة، ولم تكن نتيجة مسح شامل.

جدول 3- 2: توزيع الأطفال العاملين حسب المحافظة، 2001

المحافظة	2001	2003
العاصمة	57.0	44.6
الزرقاء	21.4	7.5
إربد	8.2	13.5
العقبة	2.4	0.0
الكرك	0.5	0.0
معان	2.2	0.0
المفرق	1.3	7.4
الطفيلة	0.4	0.0
جرش	0.7	1.4
عجلون	0.4	0.0
البلقاء	4.2	4.2
مأدبا	1.4	0.5
المجموع	100	100

المصادر: بيانات 2001 من: وزارة العمل،2001، وحدة عمل الأطفال، قاعدة بيانات عمل الأطفال، عمان.
بيانات 2003 من: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الأسرة متعدد الأهداف 2003، بيانات غير منشورة.

ملاحظة: تعود بعض الفروق إلى اختلاف منهجية المسح حيث قامت وزارة العمل بمسح بالعينة الغرضية للأطفال العاملين في مواقع العمل نتج عنه 2539 طفلاً بينما اعتمد مسح دائرة الإحصاءات العامة على عينة عشوائية للأسر نتج عنه 212 طفل عامل. وكلا المسحين غير ممثلين للمجتمع الإحصائي.

3-3 الوضع الاقتصادي

شهد الأردن في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات مشكلات اقتصادية أهمها الفقر والبطالة، ونتيجة لذلك اضطرت بعض الأسر إلى تشجيع أطفالها على ترك الدراسة وأن تدفع بهم إلى سوق العمل للمساهمة في تحمل أعباء المعيشة.

وتشير أرقام نفقات ودخل الأسرة في عامي 1992 و 1997 إلى أن نسبة السكان الفقراء لمجموع السكان قد انخفض من 14.4% في عام 1992 إلى 11.7% في عام 1997. ومع ذلك، فمنذ عام 1997، كان معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي في الأردن 3.2% في السنة، في حين وصل معدل النمو السكاني إلى نحو 3.1% سنوياً. وعليه فإن نسبة الفقراء من السكان لا يحتمل أن تكون قد تغيرت بشكل ملموس. أما إذا قسنا الفقر بعدد الفقراء، فمن المحتمل أن يكون قد ازداد، نظراً للنمو المرتفع للسكان.[11]

وتشير التقديرات إلى أن مستوى الفقر المطلق لم يتغير بشكل ملموس خلال العشر سنوات الأخيرة. فقد أشارت دراسة أعدتها الجمعية العلمية الملكية أن نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر المطلق في عام 1992 كانت 33.1%.[12] كما ترجح بعض الدراسات إلى أن يكون نحو ثلث عدد السكان في الأردن عام 2002 يعيش تحت خط الفقر.[13]

على الرغم من تعدد الأسباب الدافعة بالأطفال إلى العمل وتنوعها وتشابكها، إلاّ أن العامل الاقتصادي هو السبب الأساسي في توجّه الطفل نحو العمل. وعليه فإن هناك حقيقة يجب أن ندركها، وهي أنه مهما كانت الأسباب التي تدفع الأطفال للعمل ومهما ابتعدت هذه الأسباب في طبيعتها عن الاقتصاد يظل لها بعد اقتصادي هام.

توزيع الأطفال العاملين حسب المهنة

[11] وزارة التنمية الاجتماعية، 2002، صفحة 17.

[12] محمد شحاتيت وآخرون، 1992، صفحة 101.

[13] وزارة التمية الاجتماعية، 2002، صفحة 17.

يلاحظ أن عمل الأطفال يتركز، في معظمه، على أعمال تصليح وصيانة السيارات،40%، ويتضمن ذلك أعمال الميكانيك والتجليس والدهان وما شابه من الأعمال المتعلقة بصيانة وتصليح السيارات. وعادة تتم هذه الأعمال في ورش صغيرة تستخدم خمسة عمال أو أقل. أما الفئة الثانية التي تستقطب الأطفال فهي فئة العمل العادي الذي لا يحتاج إلى مهنة ثابتة، حيث بلغت نسبة الأطفال في هذه الأعمال نحو 17% تليها أعمال الحدادة 11% ثم أعمال النجارة 10% ثم أعمال البيع 7% ثم أعمال المطاعم والمخابز 6.7%. وتستحوذ أعمال البناء والخياطة والتنجيد والأعمال المتفرقة الأخرى على نسبة قليلة من الأطفال العاملين.

جدول 3- 3: توزيع الأطفال العاملين حسب المهنة، 2001

المهنة	النسبة المئوية
أعمال الميكانيك	40.0
النجارة	10.0
عامل عادي (دون مهنة ثابتة)	16.7
أعمال الحدادة	11.1
أعمال الخياطة والتنجيد	4.4
أعمال البناء	1.6
بائع	7.1
أعمال المطاعم والمخابز	6.7
أعمال أخرى	2.4
المجموع	100

المصدر: وزارة العمل،2001، وحدة عمل الأطفال، قاعدة بيانات عمل الأطفال، عمان.

شكل 3- 1: التوزيع النسبي للأطفال العاملين حسب المهنة، 2001

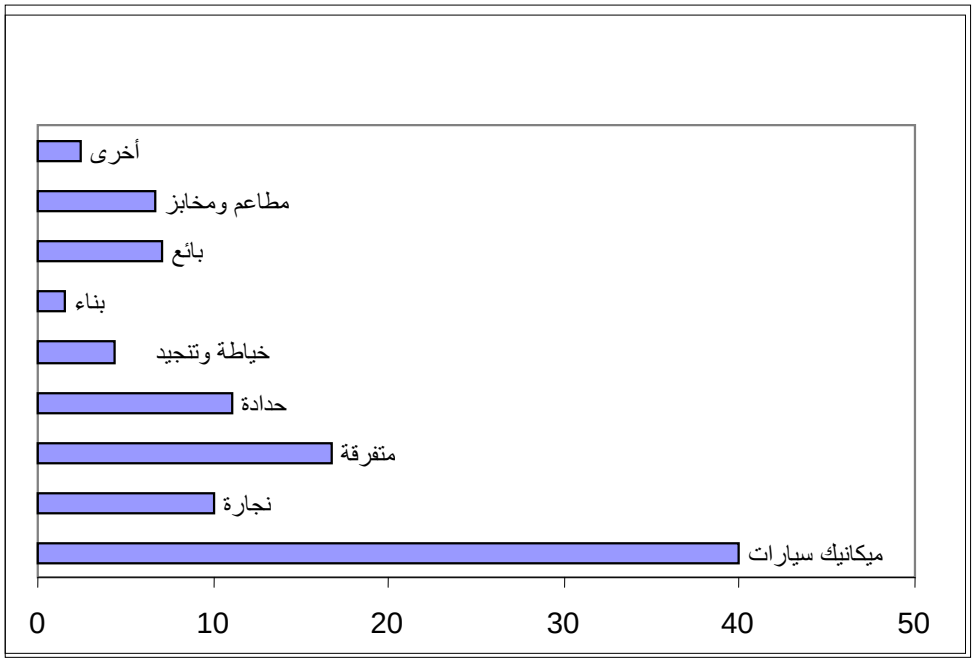

المصدر: وزارة العمل، 2001، وحدة عمل الأطفال، قاعدة بيانات عمل الأطفال، عمان.

دخل الأطفال العاملين

كما هو متوقع، فان الأطفال العاملين يحصلون على أجور قليلة. فعلى سبيل المثال نجد أن نحو 30% من الأطفال يحصلون على دخل أقل من الحد الأدنى للأجور، كما هو مبين في الجدول 3-2. ويعتبر هذا مؤشراً خطيراً على استخدام الأطفال كعمالة رخيصة. كما تشير البيانات إلى أن 10% من الأطفال يحصلون على أجر يعادل أقل من دينار واحد يومياً وأن نحو 70% من الأطفال يحصلون على دخل أقل من 80 ديناراً شهرياً.

شكل 3- 2: توزيع الأطفال العاملين حسب دخل الطفل، 2001

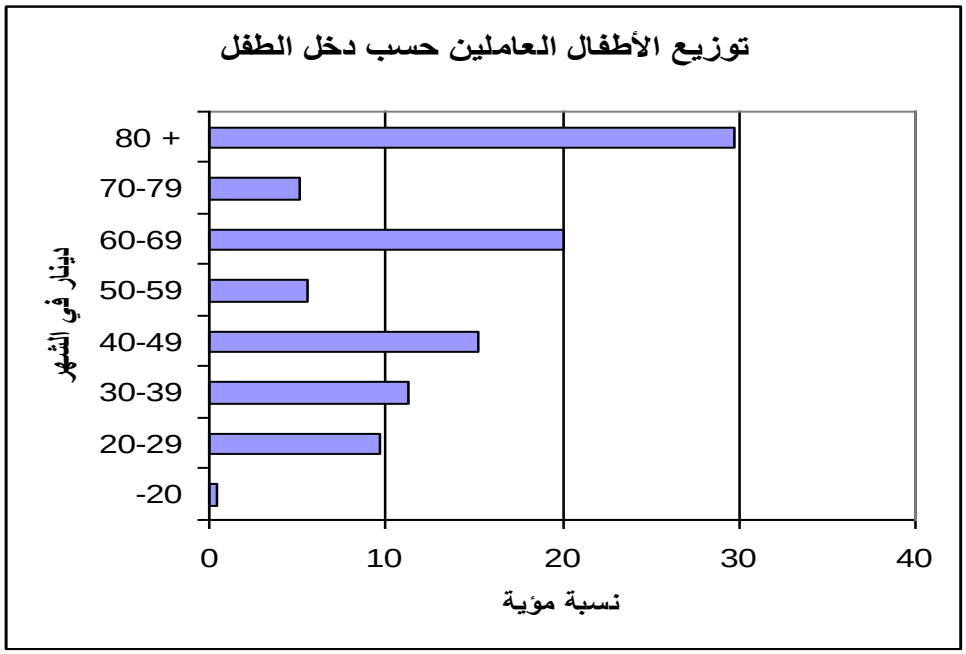

المصدر: وزارة العمل، 2001، وحدة عمل الأطفال، قاعدة بيانات عمل الأطفال، عمان.

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي لأسر الأطفال العاملين فإن نحو 6% من الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر يقل دخلها عن 100 دينار شهرياً، بما في ذلك دخل الطفل العامل نفسه. كما نجد أن أكثر من ربع الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر يصل دخلها الشهري إلى نحو 300 دينار أو أكثر.

أما بالنسبة لمساهمة الأطفال العاملين في إنفاق الأسرة فنجد أن أكثر من 37% منهم لا يساهمون في إنفاق الأسرة وهذا يعني أن هذه المجموعة من الأطفال لا تعمل لمساعدة أفراد الأسرة الآخرين بل يخصصون دخلهم للإنفاق على أنفسهم. ويمكن الاستنتاج من ذلك أن نحو 60% من الأطفال يعملون بغرض المساهمة في انفاق الأسرة.

3-4 ظروف العمل

يلاحظ أن معظم الأطفال، 88%، يعملون في منشآت تستخدم خمسة عمال أو أقل وأن 94% من الأطفال العاملين يعملون في منشآت يقل فيها عدد العاملين عن 10.

شكل 3- 3: توزيع الأطفال العاملين حسب حجم المنشأة، 2001

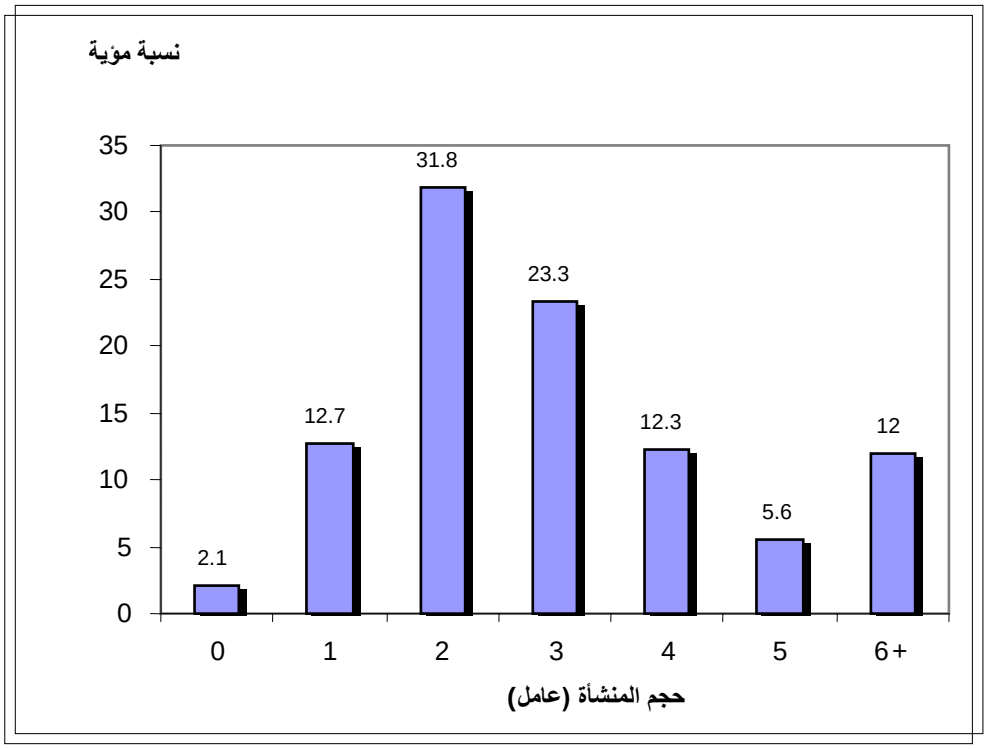

المصدر: وزارة العمل، 2001، وحدة عمل الأطفال، قاعدة بيانات عمل الأطفال، عمان.

ومن الملاحظ أيضاً أن نحو 2% من الأطفال يعملون لوحدهم أي خارج أي منشأة. ومعظم هؤلاء الأطفال من الذين يقدمون خدماتهم غير المنظمة من حيث المكان أو الزمان لأفراد آخرين كالبيع أو حمل البضائع والمشتريات لأشخاص آخرين.

وغني عن القول أن صغر حجم هذه المنشآت، مقاساً بعدد العمال فيها، وتناثر هذه الورش الصغيرة جغرافياً يجعل من الصعب مراقبة هذه المنشآت من نواحي الصحة والسلامة

المهنية ويسهّل على هذه المنشآت التهرب من تطبيق القوانين التي تحمي الأطفال العاملين وخاصة فيما يتعلق بتدني الأجور وطول ساعات العمل.

بينما نلاحظ أن نحو 54% من الأطفال العاملين يعملون 8 ساعات أو أقل يومياً نجد أن النصف الباقي، تقريباً، يعمل 9 ساعات أو أكثر. كما تظهر بيانات قاعدة عمل الأطفال أن نحو 19% من الأطفال العاملين يعملون 10 ساعات يومياً وأن ما يقارب 2.6% يعملون 11 ساعة يومياً و 4.7% يعملون 12 ساعة أو أكثر. وهذا مؤشر آخر على أن ظروف العمل التي يمارس الأطفال فيها أعمالهم تحتاج إلى اهتمام أكبر سواء من قبل أصحاب العمل أم الجهات الحكومية.

شكل 3- 4: توزيع الأطفال العاملين حسب ساعات العمل، 2001

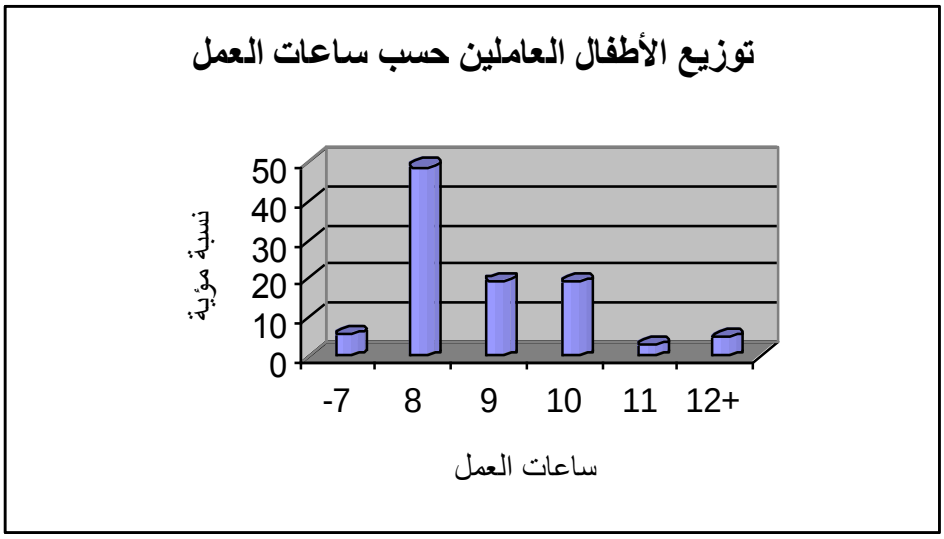

المصدر: وزارة العمل، 2001، وحدة عمل الأطفال، قاعدة بيانات عمل الأطفال، عمان.

تشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة إلى صعوبة عمل الأطفال بشكل واضح. حيث نجد أن نحو 56% من الأطفال قيد الدراسة يعملون في ظروف صعبة وأن نحو 61% منهم يعملون ساعات طويلة وأن أجور نحو النصف منخفضة. ويبين الجدول 3-4 أن 6% منهم تعرّض للاستغلال الجسدي المتمثل بالدفع والضرب ونحو 6% أيضاً تعرض للاستغلال

النفسي كالضحك منهم والاستهتار بعملهم وتصرفاتهم وأن نحو 8% منهم تعرّض للتعنيف المستمر متمثلاً في استخدام ألفاظ نابية.

جدول 3- 4: توزيع الأطفال العاملين حسب ظروف العمل، 2003

ظروف العمل	% نعم
عمل صعب	56.4
ساعات عمل طويلة	61.0
أجور منخفضة	48.8
استغلال جسدي (الدفع والضرب)	6.1
استغلال نفسي (الضحك والاستهتار)	6.1
التعنيف المستمر (استخدام ألفاظ نابية)	8.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الأسرة متعدد الأهداف 2003، بيانات غير منشورة، عمان.

ملاحظة: اعتمد مسح دائرة الإحصاءات العامة على عينة عشوائية للأسر نتج عنه 212 طفل عامل. والمسح غير ممثل للمجتمع الإحصائي بالنسبة للمتغيرات الخاصة بعمل الأطفال.

جدول 3- 5: توزيع الأطفال العاملين حسب تقييم ظروف العمل، 2003

تقييم ظروف العمل	% نعم
ممتازة	27.2
جيدة	59.3
سيئة	13.5
المجموع	100.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الأسرة متعدد الأهداف 2003، بيانات غير منشورة، عمان.

ملاحظة: اعتمد مسح دائرة الإحصاءات العامة على عينة عشوائية للأسر نتج عنه 212 طفل عامل. والمسح غير ممثل للمجتمع الإحصائي بالنسبة للمتغيرات الخاصة بعمل الأطفال.

وتشير البيانات أيضاً إلى أن نحو 27% فقط من الأطفال العاملين يعتقدون بأن ظروف عملهم ممتازة وأن نحو 59% منهم يعتقدون أن ظروف العمل جيدة وأن 13.5% يعتقدون أن ظروف عملهم سيئة، كم هو مبين في الجدول 3-5.

3-5 الوضع التعليمي

تحاول بعض الدراسات ربط عمل الأطفال بمشكلات في النظام التعليمي، وتعتبر النظام التعليمي سبباً رئيسياً يدفع الأطفال لترك الدراسة والالتحاق بسوق العمل. وهي تدعو، بشكل واضح أو ضمني، إلى ضرورة إحداث تغييرات في النظام التعليمي بحيث تؤدي هذه التغييرات إلى الحد من عمل الأطفال أو منعهم نهائياً عن العمل.

تشير الإحصاءات إلى أن معظم الطلبة العاملين قد تسربوا بعد إكمالهم المرحلة المتوسطة. حيث أن 1.3% فقط من الأطفال العاملين لم يكملوا المرحلة الابتدائية وأن 34.4% قد أكملوا المرحلة الابتدائية فقط كما أن نحو 60% من الأطفال العاملين قد أكملوا المرحلة المتوسطة. أما نسبة الأطفال العاملين الذين أنهوا الصف الأول الثانوي أو الثاني الثانوي أو تسربوا أثناء دراستهم في المرحلة التعليمية الثانوية فلا تتجاوز 5%.

شكل 3- 5: توزيع الأطفال العاملين حسب المستوى التعليمي، 2001

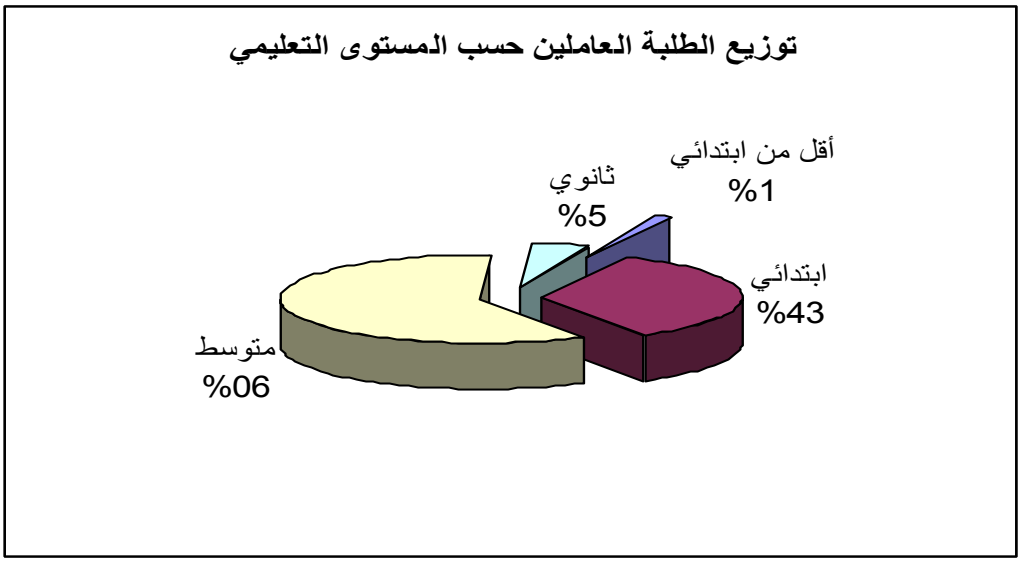

المصدر: وزارة العمل، 2001، وحدة عمل الأطفال، قاعدة بيانات عمل الأطفال، عمان.

ويلاحظ أن الرغبة في تعلم مهنة ومساعدة الأسرة مادياً هما أهم سببين وراء ترك الطلبة لمدارسهم. فقد أوضح نحو 52.7% من الأطفال العاملين أن أهم سبب هو الرغبة في تعلم مهنة، ثم جاء سبب مساعدة الأسرة مادياً في المرتبة الثانية، 52.1%. ولا يخفى التداخل المنطقي بين هذين السببين. أما السبب الثالث الذي يدعو الطلبة للتسرب من المدرسة فهو ضعف مستوى التحصيل العلمي لهم، حيث أشار 35.9% من الأطفال العاملين أن انخفاض مستوى تحصيلهم العلمي أثناء الدراسة هو السبب في تركهم للمدرسة. وتدل هذه النسبة على أهمية إجراء تغييرات في النظام التعليمي تخفف من مشكلة التسرب وتجعل الطلبة يقبلون على الدراسة بدلاً من الهروب منها والالتحاق المبكر بسوق العمل. أما سوء معاملة المدرسين للطلبة فلا يشكل سبباً رئيسياً حيث واجه 2.8% فقط من الأطفال العاملين هذه المشكلة واعتبروها سبباً في ترك المدرسة. أما الأسباب الأخرى كوجود ضغط من الأسرة على الطالب لترك الدراسة وعدم متابعة الأهل للطالب أثناء دراسته فهي ليست ذات أهمية.

شكل 3- 6: أسباب التسرب من المدرسة، 2001

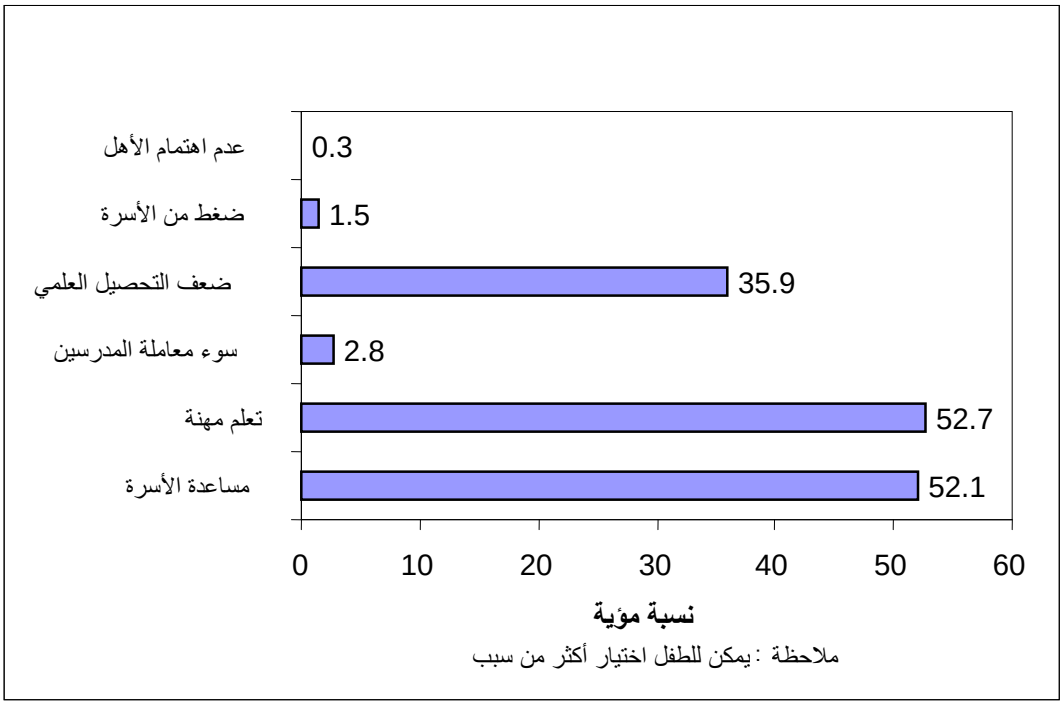

المصدر: وزارة العمل، 2001، وحدة عمل الأطفال، قاعدة بيانات عمل الأطفال، عمان.

أما نسبة الأطفال العاملين الذين يرغبون في العودة للمدارس إذا توافرت لهم شروطاً معينة فهي أقل من 4%. وحيث أن هذه النسبة قليلة جداً فيمكن الاستنتاج بضرورة إعطاء أولوية للبرامج التي يمكن أن تصمم بهدف معالجة تسرب الأطفال من مدارسهم. وهذا يعني أن تركز الجهات المسؤولة على أسباب تسرب الطلبة بدلاً من محاولة إعادة المتسربين إلى مقاعد الدراسة ويؤكد ما توصلت إليه بعض الدراسات إلى أن معظم محاولات إعادة الطلبة المتسربين، الذين يعملون حالياً، إلى مدارسهم قد باءت بالفشل. فبعد بضعة أيام من إعادة الطالب، الذي ترك المدرسة، لمقاعد الدراسة يعود الطالب لترك المدرسة وهكذا. وتشير الإحصاءات إلى أن تحسين وضع الأسرة مادياً يمكن أن يعيد نحو 63% من الأطفال العاملين الذين يرغبون بالعودة للمدارس. كما أن توفير جو إيجابي في المدرسة يمكن أن يعيد نحو 18% من الأطفال العاملين والراغبين في العودة وليس من مجموع الأطفال العاملين.

أما بالنسبة للخصائص التعليمية لآباء الأطفال العاملين فنجد أن نحو 64% من آباء الأطفال العاملين لم يتلقوا تعليماً أو أنهم أكملوا المرحلة الابتدائية فقط. وأن 4% فقط من آباء الأطفال العاملين حصلوا على تعليم بعد الثانوي. وتعكس هذه الأرقام تدني المستوى التعليمي لآباء الأطفال العاملين والذي قد أدى بدوره، أو كان نتيجة، إلى انخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة وبالتالي شجع هذا الوضع على التحاق الطفل مبكراً بسوق العمل. ولدى تفحص هذه المعلومات يمكن القول أن هناك ارتباطاً قوياً بين المستوى التعليمي للآباء والمستوى التعليمي للأبناء.

وليس الحال أفضل بالنسبة للخصائص التعليمية لأمهات الأطفال العاملين. فنجد أن نحو 43% من أمهات الأطفال العاملين لم يدخلن المدارس و نحو 37% منهن حصل على تعليم ابتدائي فقط. كما أن نحو 1% فقط من أمهات الأطفال العاملين حصلن على تعليم بعد الثانوي. وتعكس هذه الأرقام تدني المستوى التعليمي لأمهات الأطفال العاملين، الأمر الذي ساهم في انخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة وشجع الأبناء على

العمل. وكما هو الحال في الخصائص التعليمية لآباء الأطفال العاملين، يمكن الاستنتاج أيضاً بوجود علاقة قوية بين المستوى التعليمي للأمهات والمستوى التعليمي للأطفال العاملين.

3-6 الوضع الاجتماعي

شهد الأردن في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات مشكلات اقتصادية تمثّلت في انخفاض معدّل الدّخل الحقيقي للفرد وارتفاع الدين الخارجي ومعدلات الزيادة السكانية. وقد رافق ذلك، كالعادة، عدداً من المشكلات الاجتماعية ارتبطت في معظمها بمشكلتي الفقر والبطالة. وقد ساهمت هذه المشكلات الاجتماعية في أن تشجع بعض الأسر أطفالها على العمل والمساهمة في تحمل أعباء المعيشة.

وغني عن القول أن جميع الأسباب الدافعة إلى عمل الأطفال تتشابك مع بعضها البعض وأن الأسباب الاجتماعية مثلاً تؤدي إلى أسباب أخرى، وهكذا حتى يصعب فصل النتائج عن الأسباب. وهذا يقتضي الاهتمام بهذا التنوع في العوامل ليواكبه تنوع في السياسات والإستراتيجيات التي تصاغ لمواجهة عمل الأطفال ونتائجها السلبية على الطفل والمجتمع.

تشير قاعدة بيانات عمل الأطفال أن نحو 86% من الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر ليست بها مشكلات اجتماعية كالطلاق أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما أو تعدد الزوجات. أما نسبة الأطفال الأيتام، سواء من حيث وفاة الأب أو الأم أو كليهما، فهي مرتفعة نسبياً، حيث تصل هذه النسبة إلى 8%. كما يمكن الاستنتاج أن تعدد الزوجات هو من الخصائص الهامة لأسر الأطفال العاملين حيث ينتمي نحو 5.5% من الأطفال العاملين إلى أسر تعاني من مشكلة تعدد الزوجات. وتشير الأرقام أيضاً إلى أن مشكلة الطلاق لا تعتبر سبباً من أسباب عمل الأطفال، حيث تبين أن أقل من 1% من الأطفال العاملين هم من أسر تعاني من مشكلة الطلاق.

هناك نسبة غير قليلة من آباء الأطفال العاملين يعملون فعلاً. وإذا استثنينا الآباء المتوفين فإننا نجد أن نحو ثلثي آباء الأطفال يعملون. ونلاحظ أن نحو ربع هؤلاء الآباء يعملون كسائقين وأن 14% يعملون كعمال مياومة في أعمال غير ثابتة وأن 12.2% يعملون موظفين. وبشكل عام يمكن القول أن طفلاً واحداً من كل ثلاثة ينتمي إلى أسرة فيها رب البيت متعطلاً. كما تشير البيانات إلى أن نسبة قليلة جداً، 2%، من أمهات الأطفال تعمل فعلاً، ومعظم هؤلاء الأمهات يعملن آذنات مدرسة أو عاملات نظافة.

كما تشير بيانات قاعدة عمل الأطفال إلى أن نحو 40% من الأطفال العاملين ليس لهم أخوة يعملون. ولكن من الملاحظ أن هناك نسبة غير قليلة منهم لهم أخ واحد أو أخت واحدة تعمل، 29% تقريباً، وأن 17% منهم لهم أخوين اثنين يعملون. ولعل هذه النتيجة تدل على مدى تأثر الأخوة ببعضهم البعض في مجال العمل. وهذا يعني أنه إذا تسرب طفل من المدرسة ووجد عملاً فإن ذلك يشجع الأخوة على عمل الشيء نفسه.

و ينتمي معظم الأطفال العاملين إلى أسر ذات حجم كبير وخاصة الأسر التي يزيد عدد أفرادها على 7. إن ما يقارب 12% من الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر ذات 7 أفراد وترتفع هذه النسبة تدريجياً مع زيادة عدد أفراد الأسرة. فالنسبة هي 6.8% للأسر ذات حجم 5 أفراد أو أقل ونحو 7.8% للأسر التي أفرادها 6 ثم 16.1% للأسر ذات 8 أفراد ونفس النسبة تقريباً للأسر التي أفرادها 9 ثم نحو 42% للأسر التي أفرادها 10 أو أكثر.

وإذا نظرنا إلى توزيع الأطفال العاملين حسب ترتيبهم في الأسرة، نجد أن عبء العمل يقع على كاهل الأطفال الأكبر سناً في الأسرة. فمثلاً يلاحظ أن نحو 19.6% من الأطفال العاملين كان ترتيبهم، من حيث الولادة، الأول في الأسرة ثم تنخفض هذه النسبة تدريجياً لتصل إلى 19.4% للطفل الثاني في الأسرة ثم الثالث، 18.7%، وهكذا. ويمكن

الاستدلال أن معظم الأطفال العاملين هم من أسر ذات حجم كبير وأن الأطفال الأكبر سناً هم الذين تضطرهم ظروفهم السكانية والمعيشية للعمل لمساعدة أفراد أسرهم الآخرين.

وعند دراسة الخصائص العمرية لآباء الأطفال العاملين، نجد أن نحو ثلاثة أرباع آباء الأطفال العاملين هم ضمن الفئة العمرية 40-59 سنة. ويلاحظ أيضاً أن نسبة الآباء الصغار في السن، أقل من 40 سنة، هي 6% تقريباً .

كما أن الخصائص العمرية لأمهات الأطفال العاملين مماثلة تقريباً للخصائص العمرية لآباء الأطفال العاملين، حيث نجد أن 22% من أمهات الأطفال العاملين ضمن الفئة العمرية 35-39 وأن 28% من أمهات الأطفال العاملين ضمن الفئة العمرية 40-44 وأن 21% من أمهات الأطفال العاملين ضمن الفئة العمرية 45-49. ويلاحظ أيضاً أن نسبة الأمهات الصغار في السن، أقل من 30 سنة، لا تتجاوز 2% أما نسبة الأمهات ضمن الفئة العمرية 30-34 سنة فهي منخفضة أيضاً، 8.1% .

أما نسبة الأطفال الذين تتلقى أسرهم معونات شهرية فهي قليلة جداً، نحو 3%، وتشير البيانات أيضاً إلى أن أكثر من نصف الأسر التي تتلقى معونات شهرية يصلها أقل من 60 ديناراً في الشهر. يسكن ثلث أسر الأطفال العاملين في منازل مستأجرة، يدفع نحو 9% من هؤلاء الأسر إيجارا شهريا أقل من 25 ديناراً، ويدفع نحو 48% من هؤلاء الأسر إيجارا شهرياً يتراوح بين 25 و 60 ديناراً شهرياً، ويدفع نحو 36% من الأسر إيجاراً شهرياً يتراوح بين 60 ديناراً و 100 ديناراً.

ويلاحظ أن نسبة عالية من أسر الأطفال العاملين راضون عن عمل أطفالهم، نحو 86%، وأن نحو 14% فقط من الأسر غير راضية عن عمل أطفالهم، كما هو مبين في الجدول 3-6. وهذا يدل على أن للأسرة أثراً مهماً في دفع الأطفال لترك مقاعد الدراسة مبكراً وتشجيعهم على العمل.

جدول 3- 6: مدى رضا الأسرة عن عمل الطفل، 2003

مدى الرضا	نسبة مئوية
راضية جداً	50.0
راضية	35.8
غير راضية	13.6
لا أعرف	0.6
المجموع	100.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الأسرة متعدد الأهداف 2003، بيانات غير منشورة، عمان.

ملاحظة: اعتمد مسح دائرة الإحصاءات العامة على عينة عشوائية للأسر نتج عنه 212 طفل عامل. والمسح غير ممثل للمجتمع الإحصائي بالنسبة للمتغيرات الخاصة بعمل الأطفال.

3-7 الوضع الصحي

إن الأوضاع السيئة التي يعاني منها الأطفال العاملون قد أبرزت الوعي العام بالمشكلة وأضرارها، حيث ظهرت أولى المعالجات القانونية للمشكلة في الدول الصناعية في بداية القرن الثامن عشر. وقد أدى ذلك إلى صدور القوانين التي ركّزت اهتمامها على عدم تعرض الأطفال العاملين إلى مخاطر تؤثر على الوضع الصحي أو النفسي لهم.

وقد ترجمت دول عديدةٌ اهتمامها بالمشكلة إلى سنّ العديد من التشريعات التي حددت فيها طبيعة الأعمال التي يحظر فيها استخدام الأطفال وتحديد ساعات العمل التي يحظر على الطفل العمل خلالها ووضعت شروطاً لأماكن العمل وبيئة العمل وما شابه.

وقد بذل الأردن جهوداً مضنيةً من أجل التصدي للمشكلة وسار بخطىً سريعةٍ لمواجهتها، كان أهمُّها المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل. كما تقوم وزارة الصحة بتقديم خدمات للأطفال في مراكز العناية كخدمات الكشف البيئي الصحي. كما تقدم خدمات

الفحص الطبي العام وفحص الأسنان والتطعيم وخدمات الصحة المدرسية مجاناً بما في ذلك الفحص العام والتطعيم في المدارس والتشخيص والعلاج في المراكز الصحية للطلبة المحولين من قبل طبيب الصحة المدرسية، ومعالجة الطلبة الفقراء على حساب التأمين الصحي مجاناً في المراكز الصحية التابعة لها والمستشفيات الحكومية.

تشير بيانات وحدة عمل الأطفال أن نسبة قليلة جداً، 1.2%، من الأطفال العاملين يعانوا من مشكلات صحية، وأن نحو 8 أطفال من كل ألف طفل عامل يعانوا من أمراض مزمنة وأن اثنين من كل ألف يعانوا من إعاقات جسدية مشكلة وأن نسبة إصابات العمل متدنية جداً، 0.11%. إن هذه النتائج لا ترسم صورة واضحة عن الوضع الصحي للأطفال العاملين ولا عن مدى تعرضهم للإيذاء الجسدي أو النفسي. وعليه فإن معرفة الوضع الصحي للأطفال العاملين يحتاج إلى دراسات تفصيلية متخصصة لدراسة مدى أثر العمل على صحتهم الجسدية والنفسية وما شابه.

ومن الجدير بالذكر أنه يجب توخي الحذر عند تفسير هذه الأرقام أو محاولة رسم سياسات مبنيّة عليها، وذلك لأن هذه الأرقام تعتمد على مسح بالعينة وليس مسحاً شاملاً.

4. السياسات وبرامج التدخل

ترتكز الإستراتيجية الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال على المبادئ التي وضعتها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (182) لسنة 1999 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (138) لسنة 1973 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام.

ولعل من أهم مواد الاتفاقية رقم (182) بهذا الخصوص، مادة 7، التي نصّت على أن تقوم كل دولة عضو، واضعة في اعتبارها أهمية التعليم في القضاء على عمل الأطفال، باتخاذ تدابير فعّالة ومحددة زمنياً من أجل:

(و) الحيلولة دون انخراط الأطفال في أسوأ أشكال عمل الأطفال؛

(ز) توفير المساعدة المباشرة الضرورية والملائمة لانتشال الأطفال من أسوأ أشكال عمل الأطفال وإعادة تأهيلهم ودمجهم اجتماعيا؛

(ح) ضمان حصول جميع المنتشلين من أسوأ أشكال عمل الأطفال على التعليم المجاني الأساسي وعلى التدريب المهني حيثما كان ذلك ممكناً وملائماً؛

(ط) تحديد الأطفال المعرضين بشكل خاص للمخاطر واقامة صلات مباشرة معهم؛

(ي) أخذ الوضع الخاص بالفتيات بعين الاعتبار.

كما ترتكز السياسات على مبادئ انسانية أهمها أن الطفولة مرحلة من الحياة يجب أن تكرس للتثقيف والتعليم والتدريب وليس للعمل وأن عمل الأطفال يضر، في غالب الأحيان، فرص الأطفال في أن يصبحوا شباباً قادرين على الإنتاج والعطاء وخدمة المجتمع وأن عمل الأطفال ليس قدراً محتوماً بل يمكن الحد منه والقضاء عليه بتوفير الإرادة السياسية في مكافحته بحزم وعزيمة صادقة.

وبناءً على ذلك فقد انبثقت عن هذه المبادئ مجموعة من السياسات جرى ترتيبها حسب أولوياتها، كما يلي:

4-1 السياسات الاقتصادية

لقد كان للظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية دور هام في التأثير على اقتصاديات سوق العمل الأردني وخصائصه ومشكلاته، وبالتالي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بدأ الأردن بانتهاج سياسات للتصحيح الاقتصادي، وإيلاء مشكلتي الفقر والبطالة أهمية قصوى. وللتخفيف من آثار مشكلتي الفقر والبطالة تبنت الحكومة الأردنية عدداً من البرامج كبرنامج حزمة الأمان الاجتماعي منذ مطلع عام 1998 والذي يسعى إلى رفع السوية الاقتصادية والاجتماعية للفئات الفقيرة والأقل حظاً في المجتمع، وزيادة الفرص التشغيلية للقادرين على الإنتاج والباحثين عن العمل، إضافة إلى برنامج المعونة الوطنية الذي ينفذه صندوق المعونة الوطنية ووزارة التنمية الاجتماعية، والذي يهدف إلى رفع سقف المعونة المقدمة للعائلات الفقيرة وتوسيع قاعدة الانتفاع.

الأهداف:

تتلخص أهم أهداف السياسات الاقتصادية فيما يلي :

1- الحد من دخول الأطفال إلى سوق العمل.
2- توفير الحماية للأطفال العاملين من الاستغلال الاقتصادي.

3- توفير بدائل لعمل الأطفال.

4- رفع مستوى دخل أسر الأطفال العاملين.

الإجراءات التنفيذية:

على الرغم من أهمية هذه الأهداف كأسلوب للحد من عمل الأطفال، إلا انه يجب التنويه إلى أن تحقيقها لا يعتبر حلاً شاملاً لمشكلة عمل الأطفال. فهناك أهداف اقتصادية كلية أخرى تساهم في الحد منها، مثل: رفع معدل النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل بشكل أفضل والحد من التضخم وزيادة الاستثمار وإدارة الاقتصاد بشكل يضمن استغلال الموارد المادية والبشرية بشكل أفضل وتخفيض الديون الخارجية. وهذه الأهداف هي ذات طابع بعيد المدى، كما يؤدي تحقيقها إلى تقليل احتمالات دخول الأطفال سوق العمل.

1- دعم وتشجيع القطاع الرسمي والأهلي والتطوعي لإنشاء المشروعات الإنتاجية خاصة المشروعات الأسرية الصغيرة التي تستهدف أسر الأطفال العاملين. إن تنمية المنشآت الصغيرة وزيادة عددها وانتشارها جغرافياً يعتبر نشاطاً مهماً لتوليد الدخل للأسر الفقيرة وتعزيز الاستخدام.

2- توحيد الجهود في مجال إنشاء شبكة أمان للفقراء ما بين مشاريع برنامج حزمة الأمان الاجتماعي وصندوق الزكاة والقطاع الأهلي وغيرها من الصناديق والبرامج والمشاريع الأخرى ذات العلاقة، والتي تستهدف التنسيق بين المؤسسات من أجل تبادل المعلومات الخاصة بالفقراء وتجنب ازدواجية الدعم.

3- إعطاء الأولوية في العمل للأفراد البالغين من أسر الأطفال العاملين، ووضع برامج من قبل الجهات المعنية لدعم تكلفة تشغيلهم وإعادة تأهيلهم.

4- تعزيز آليات التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجمعيات التعاونية لتنفيذ برامج للحد من عمل الأطفال.

5- العمل على إنشاء بنك للفقراء لزيادة القروض الميسرة للأسر الفقيرة والمخصصة لدعم المشروعات القائمة وإنشاء مشروعات جديدة.

6- حث منظمات أصحاب العمل والعمال على دعم المشاريع الإنتاجية الخاصة لأسر الأطفال العاملين.

7- تفعيل السوق العربية المشتركة كأحد الأدوات الفعالة للوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة بين الأقطار العربية.

4-2 السياسات الاجتماعية

يتصف المجتمع الأردني بأنه مجتمع فتي، حيث يشكل الأطفال ممن تقل أعمارهم عن 15 سنة حوالي 40% من السكان، ولا شك أن الأسرة هي الخلية المجتمعية الأساسية في رعاية الطفولة وحمايتها من الأخطار.

الأهداف:

تتلخص أهم أهداف السياسات الاجتماعية فيما يلي :

1- تحسين الظروف الاجتماعية لأسر الأطفال العاملين أو المعرضين للانخراط في سوق العمل.

2- تغيير المفاهيم والاتجاهات الاجتماعية السائدة والمتعلقة بالطفل العامل.

3- إعادة تأهيل الأطفال العاملين الذين تعرضوا لمشكلات اجتماعية أو نفسية ودمجهم في المجتمع وحمايتهم من الإساءة أو الإيذاء النفسي والجسدي أو العنف.

الإجراءات التنفيذية:

يتطلب تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه اتخاذ الإجراءات التنفيذية التالية :

1- تنفيذ برامج إرشادية وتوعويه للأسر تتعلق بالسياسات السكانية، كما وردت في الاستراتيجية الوطنية للسكان التي أعدتها اللجنة الوطنية للسكان.[14]

[14] أنظر: اللجنة الوطنية للسكان، ب. ت.

2- تصميم وتنفيذ برامج إرشادية لتغيير الاتجاهات الاجتماعية السلبية حول الأطفال العاملين.
3- دعم الأسر المعرضة للمخاطر الاجتماعية والنفسية وربطها بشبكات الأمان الاجتماعي وتعزيز دور المجتمع المحلي في تحسين ظروف الأسر المعرضة وحماية الأطفال المعرضين.
4- التنسيق بين الجهات المعنية لتنظيم عمل الباعة المتجولين وأطفال الشوارع لإعادة تأهيلهم ودمجهم اجتماعيا.
5- تعزيز العلاقات بين الأسر المعرضة والمجتمع المحلي.
6- تصميم وتنفيذ برامج مجانية "ترفيهية وترويحية" للطفل العامل.
7- رفع كفاءة العاملين في المؤسسات والوزارات التي تتعامل مع الأطفال المعرضين بأساليب التعامل السليم مع الأطفال وأسرهم.
8- تطوير نظام متابعة لأسر الأطفال العاملين والمشردين لتقديم الدعم الاجتماعي والإرشادي لهم.

3-4 السياسات التشريعية

حرصاً من الأردن على حماية أطفاله من الدخول المبكر في سوق العمل والأضرار التي يشكلها، فقد صادق على عدد من الاتفاقيات العربية والدولية التي تناولت شؤون عمل الأطفال، وأهمها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (138) بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (182) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها.

وتناول قانون العمل رقم (8) لسنة 1996 شؤون عمل الأحداث (الأطفال) في عدد من مواده، ووضع شروطاً خاصة بتشغيلهم تستهدف حمايتهم من الأخطار والأضرار التي قد يسببها عملهم، وحظر تشغيل الحدث الذي لم يكمل السادسة عشرة من عمره بأي

صورة من الصور، كما منع تشغيله في الأعمال الخطرة أو المرهقة أو المضرة بالصحة قبل أن يكمل الثامنة عشرة من عمره.

وإيمانا من الأردن بأهمية تحديث التشريعات الخاصة بحماية الأطفال من أخطار العمل، وانسجاماً مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها، فإن الأمر يستدعي تطوير وتعديل التشريعات ذات العلاقة بما يراعي خصوصية المجتمع الأردني وسوق العمل المحلي من جهة والتزامات الأردن الدولية من جهة أخرى.

الأهداف:

تتلخص أهم أهداف السياسات التشريعية فيما يلي :

1- تطوير التشريعات الأردنية وتعديلها للحد من عمل الأطفال بما ينسجم مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية وخصوصية المجتمع الأردني.
2- نشر الوعي القانوني بالحقوق والالتزامات الخاصة بعمل الأطفال.

الإجراءات التنفيذية:

يتطلب تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه اتخاذ الإجراءات التنفيذية التالية:

1- مراجعة التشريعات النافذة، وحصر النصوص القانونية ذات العلاقة بعمل الأطفال، بهدف تحديد الجوانب الإيجابية فيها والثغرات الواجب معالجتها.
2- تطوير وتعديل أحكام قانون العمل الخاصة بعمل الأطفال ومن ذلك:
- شمول قطاع عمال الزراعة وخدم المنازل ومن في حكمهم بأحكام قانون العمل، أو على الأقل شمول الأطفال منهم بالحمايات الواردة فيه.

- مراجعة وتطوير قائمة الأعمال الخطرة والمرهقة والمضرة بالصحة الخاصة بالأحداث (الأطفال) الصادرة بموجب أحكام قانون العمل، وإضافة قائمة إليها تتضمن الأعمال التي تضر بسلوكهم الأخلاقي.
- وضع نصوص قانونية توجب إجراء الفحص الطبي الدوري للأطفال العاملين، وإعطائهم إجازات سنوية تزيد في مدتها على الإجازة المعطاة للعامل البالغ.
- تشديد العقوبة على صاحب العمل المخالف للأحكام الخاصة بعمل الأطفال.
- وضع شروط واضحة تحدد المؤهلات والخبرات الواجب توفرها في أصحاب العمل المسموح لهم بتولي عملية التدريب.

3- تطوير وتعديل النصوص القانونية في التشريعات الأخرى التي تتناول مواضيع ذات أثر مباشر أو غير مباشر في عمل الأطفال، وذلك بما يكفل المساهمة في الحد من عمل الأطفال ومعالجة أسبابه وبشكل خاص القوانين التالية:

أ- قانون التربية والتعليم.

ب- قانون الضمان الاجتماعي.

ت- قانون المخدرات والمؤثرات العقلية.

ث- قانون السجون .

ج- قانون إبطال الرق.

ح- قانون الأحداث.

خ- قانون العقوبات.

د- قانون تنظيم العمل المهني.

4- العمل على زيادة مشاركة المجتمع المدني في تطوير التشريعات وتحديثها ومراقبة تنفيذها.

5- تطوير آليات تنفيذ التشريعات القائمة بما يضمن فعالية النصوص القانونية في تحقيق حماية افضل للطفل من العمل وأضراره.

6- إدخال الثقافة القانونية ذات العلاقة بعمل الأطفال في المناهج المدرسية وفي وسائل الاتصال الجماهيري.

7- تكثيف المراقبة والتفتيش على الأماكن التي يعمل بها الأطفال للتأكد من تطبيق أحكام قانون العمل والأنظمة والقرارات الصادرة بموجبه.

4-4 السياسات التعليمية والتدريبية

إن عمل الأطفال وتسربهم من المدارس ظاهرتان تغذي كل منهما الأخرى، ولذلك فإن التدابير الرامية إلى التقليل من تشغيل الأطفال، أو لتحسين مدى تغطية التعليم المدرسي ونوعيته، تؤدي إلى تحقيق كثير من المزايا في كلا المجالين.

اتفق المجتمع الدولي منذ زمن طويل بأن التعليم الأساسي يشكل ضرورة وحقاً أساسياً من حقوق الإنسان في آن واحد. وقد ضمن قانون التربية والتعليم حق التعليم الأساسي لجميع الأطفال لمنع تسربهم من المدارس إلى سوق العمل.

ودأب الأردن على توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال، فقد انخفضت نسبة التسرب للمرحلة الأساسية من نحو 0.73% للعام الدراسي 2000/1999[15] إلى نحو 0.39% للعام الدراسي 2002/2001[16] وقامت وزارة التربية والتعليم بتنفيذ برامج تحول دون تسرب الطلبة أهمها:

1. **برنامج التغذية المدرسية:** قامت الوزارة بتنفيذ هذا البرنامج الذي لاقى نجاحاً كبيراً، الأمر الذي شجعها على التوسع في تنفيذ هذا البرنامج على نطاق أوسع من حيث عمر الطالب والمنطقة الجغرافية.
2. **تنويع أساليب التقويم المدرسي:** وشمل ذلك تعدد طرق وتقنيات تقويم تحصيل الطلبة مما ساهم في تخفيض نسبة الرسوب وتحسين جودة التعليم وزيادة دافعية الطلبة وبقاءهم مدة أطول في المدرسة.

[15] وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي التربوي للعام الدراسي 1999/1998، صفحة 16.

[16] وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي التربوي للعام الدراسي 2003/2002، صفحة 20.

3. **تطوير المناهج والبرامج التعليمية:** ويركز هذا البرنامج على إدخال نشاطات تعليمية مساعدة للمناهج الدراسية وتشجيع الطالب على المشاركة في التخطيط للنشاطات والمتطلبات التعليمية. وهناك تطبيق فعلي لنشاطات تعليمية يعمل الطلبة على التخطيط لها ويتم توجيههم لتقديم مبادرات مشاركة تطوعية، كما لوحظ أن تنويع النشاطات الترويحية والرياضية والصحية تخفف من كآبة ورتابة الروتين الممل، في هذا المجال.

4. **البرامج التعويضية الموازية:** وهي برامج تعليمية لمن ترك مقاعد الدراسة. ومن هذه البرامج برامج دراسات المنازل والمراكز المسائية ومراكز محو الأمية. وتتجه النية لتنفيذ برامج تعليمية لليافعين المتسربين لتمكينهم من الالتحاق بمراكز تعليمية على هامش الدوام الرسمي مع بقائهم في الأعمال التي التحقوا فيها.

5. **تجميل وتحسين البيئة المدرسية التعليمية:** وتهدف هذه المجموعة من البرامج إلى إدخال تغييرات في البيئة التعليمية بحيث تغدو سارّة ومريحة يقبل فيها الطالب طواعية على التعلّم، ومن هذه البرامج:
   - برنامج البيئة التعليمية الآمنة؛
   - برنامج مشاركات الشباب في الحياة المدرسية والحياة العامة؛
   - برنامج التربية الشاملة.

وبالرغم من تعدد أسباب التسرب إلاّ أن هذه الأسباب يمكن إدراجها ضمن فئتين: الأولى تتمثل في الأسباب النابعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية، أما الثانية فتتمثل في الأسباب النابعة من النظام التعليمي والتربوي نفسه. حيث أن هناك علاقة وثيقة بين نسب التسرب من المدارس ونسب الأسر التي تعيش دون مستوى خط الفقر والمستوى الثقافي للأسر وحالتها الاجتماعية، كالتفكك الأسري. وكذلك فإن مدى مرونة النظام التعليمي

واستجابته لظروف الطلبة، ومدى ملاءمة الأساليب التربوية للخصائص النمائية للطلبة في كافة مراحل نموهم يعتبران عاملين مؤثرين في استمرارية الطلبة في مدارسهم أو تسربهم.

إن زيادة الاستثمار في التعليم يمكن أن تخفض حجم عمل الأطفال بصورة كبيرة، خاصة إذا تحسنت نوعية التعليم والبيئة المدرسية. كما أن تخفيض تكاليف التعليم قد يؤدي إلى بقاء الطلبة في المدارس أوحتى إعادة من تسرب منهم إلى مقاعد الدراسة.

وللتدريب المهني دور هام في إكساب الطلبة معارف ومهارات واتجاهات تجعلهم أفرادا منتجين ومؤهلين لدخول سوق العمل بطريقة منظمة وهادفة، حيث يستطيع الطلاب بعد إنهاء مرحلة التعليم الأساسي التوجه إلى أحد مساري التعليم، إما التعليم الشامل وإما التعليم الثانوي التطبيقي. فتكامل السياسات التعليمية والتدريبية مهم في إعداد أفراد فاعلين في مجتمعهم وحمايتهم من الدخول المبكر لسوق العمل، ومن الوقوع ضحية أسوأ أشكال عمل الأطفال.

كما يشمل التدريب موظفي الحكومة والمؤسسات التي تتعامل مع الأطفال، وذلك من أجل بناء قدراتهم وكفاءتهم المهنية.

الأهداف:

تتلخص أهم أهداف السياسات التعليمية والتدريبية فيما يلي:

1- الحد من تسرب الأطفال من مرحلة التعليم الأساسي.

2- انتشال الأطفال العاملين من سوق العمل وإعادة تأهيلهم ودمجهم اجتماعيا.

3- تدريب الكوادر البشرية التي تتعامل مع عمل الأطفال.

الإجراءات التنفيذية:

يتطلب تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه اتخاذ الإجراءات التنفيذية التالية:

أ- الجانب التعليمي:

1- تنفيذ برامج تعليمية تهدف إلى توعية المجتمع بشكل عام، والطلبة وأولياء أمورهم بشكل خاص بأهمية التعليم وبالآثار السلبية للتسرب.

2- تحسين نوعية التعليم من عدة جوانب أهمها:

أ- رفع كفاءة المعلم والإدارة المدرسية بإكسابهما مهارات إدارة البيئة الصفية المتكاملة وأساليب التعليم والتعلم التشاركي.

ب- تطوير البيئات التعليمية في الصفوف والمدرسة، وتزويدها بالوسائل والألعاب التعليمية الملائمة للخصائص النمائية للطلبة.

ت- تطوير مناهج التعلم لتناسب المراحل العمرية المختلفة للطلبة.

ث- تفعيل دور الإرشاد التربوي والاجتماعي وتطويره في المدارس كافة.

ج- تطوير الشراكة بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي.

3- توسيع قاعدة التعليم غير النظامي وتطويره ليشمل الأطفال العاملين الذين انقطعوا عن الدراسة لفترات طويلة.

4- تصميم وتنفيذ برامج لتشجيع الطلبة المتسربين للالتحاق بالمدارس المسائية ومراكز محو الأمية ومخيمات نهاية الأسبوع التعليمية.

5- تنفيذ برامج تعليمية للطلبة لتعريفهم بحقوقهم، كأطفال، وبيان الجوانب السلبية لعمل الأطفال من خلال النشاطات المدرسية والمعسكرات والأندية.

6- تطوير القدرات اللازمة للكشف المبكر عن صعوبات التعلم والمعاقين، وتوفير الخدمات التربوية والبرامج المناسبة لهذه الفئة.

7- تنفيذ برامج التثقيف الصحي وخدمات الصحة المدرسية لوقاية الطلبة من الأمراض والتدخين والمسكرات والمخدرات.

8- توسيع الشراكة مع القطاع الحكومي والخاص لدعم برامج التغذية المدرسية.

9- تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لدعم البرامج الموجهة لتدريب وإعادة تأهيل الأطفال العاملين .

ب- الجانب التدريبي:

1- عقد برامج تدريبية لأفراد أسر الأطفال العاملين ورفع كفاءتهم.
2- التعاون بين الجهات المعنية لتصميم وتنفيذ برامج تدريبية ملائمة لتأهيل الأطفال العاملين ممن تقل أعمارهم عن 16 سنة.
3- توسيع قاعدة المهارات المهنية في مرحلة التعليم الأساسي.
4- زيادة عدد مفتشي العمل المتخصصين بالتفتيش على عمل الأطفال، وتأهيلهم للتعامل مع الأطفال العاملين.

4-5 السياسات الإعلامية والثقافية

يشهد العالم اليوم العديد من التطورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية التي ألقت بظلالها على كافة مناحي الحياة ومنها ما يتعلق بوسائل الإعلام، وتفتحت الآفاق الواسعة أمام توظيف هذه الوسائل لخدمة قضايا المجتمع، ومن ذلك القضايا المتعلقة بالأطفال، فأصبحت وسائل الإعلام من الوسائل المؤثرة في صياغة القيم والاتجاهات والسلوكيات، كما أصبحت تنافس الأسرة والمدرسة في دورهما التربوي والتوعوي ولا سيما لدى فئة الشباب والأطفال.

وتتطلب الاستفادة من هذه التطورات في مجال عمل الأطفال تسليط الضوء على هذه المشكلة وآثارها السلبية على المجتمع والأسرة والأطفال أنفسهم، ومن هنا تظهر أهمية السياسات الإعلامية والثقافية والدينية في ترسيخ القيم والمبادئ الإيجابية، وتغيير المفاهيم لدى الأسر التي تدفع أطفالها للدخول المبكر في سوق العمل، بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي لدى الأطفال وأسرهم وأطراف الإنتاج بأهمية التعليم كاستثمار بعيد المدى.

الأهداف:

تتلخص أهم أهداف السياسات الإعلامية والثقافية فيما يلي:

1- تعزيز وعي المجتمع بمشكلة عمل الأطفال وتأثيراتها السلبية على نموهم وتطورهم.

2- تعزيز شخصية الطفل وتنمية ذاته وتوجيه طاقاته وقدراته نحو العلم والتعلم.

الإجراءات التنفيذية:

يتطلب تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه اتخاذ الإجراءات التنفيذية التالية:

1- وضع وتنفيذ برامج ثقافية إعلامية حول عمل الأطفال باستخدام الوسائل الإعلامية التي تستهدف المجتمع والأسرة والأطفال.

2- قيام المؤسسات الإعلامية بتنفيذ برامج إعلامية وتوعوية موجهة للأطفال وأسرهم حول مخاطر عمل الأطفال والتسرب من المدرسة.

3- زيادة التنسيق بين المؤسسات الإعلامية والبحثية لرفدها بالمعلومات حول عمل الأطفال بأبعادها المختلفة.

4- تطوير وتعزيز دور أطراف الإنتاج في الإعلام والثقافة العمالية وتوجيهها لإبراز عمل الأطفال كمشكلة سلبية.

5- تطوير برامج إعلامية وثقافية موجهة نحو الطفل العامل والمعرض لتنمية ثقته واعتزازه بنفسه.

6- تعزيز دور الثقافة الدينية في حماية الأطفال من الدخول المبكر إلى سوق العمل وذلك من خلال :

أ- التأكيد على المقاصد الدينية الخاصة بالطفولة.

ب- تعزيز التنسيق بين المؤسسات الدينية والثقافية والإعلامية لرعاية الأطفال وحمايتهم.

ت- تفعيل دور المؤسسات الدينية في حفز المجتمع على التعامل مع أسر الأطفال العاملين ومساعدتهم.

6-4 السياسات الصحية

على الرغم من التطور الإيجابي للقطاع الصحي في الأردن، إلا أن هذا القطاع مازال يواجه تحديات كبيرة، منها مشكلة النمو السكاني السريع والمرتفع الذي يحد من الآثار الإيجابية لرفع كفاءة الأداء، والتوسع في الخدمات، وزيادة التغطية الجغرافية والنوعية، ومن ضمنها الخدمات التي تعنى بصحة الأطفال العاملين وأسرهم في بعديها العلاجي والوقائي. ويتعرض الأطفال العاملون إلى أخطار صحية كثيرة تعيق نموهم البدني وتطورهم العقلي والنفسي، ومن هنا تأتي ضرورة الاهتمام بالجانب الصحي وتنظيم الأسرة في معالجة الوضع الحالي للأطفال العاملين وأسرهم، وتجنب دخول أعداد أخرى من الأطفال إلى سوق العمل في سن مبكرة لإتاحة الفرصة للوالدين للاهتمام بأفراد الأسرة وتوفير احتياجاتهم المختلفة بشكل افضل.

الأهداف:

تتلخص أهم أهداف السياسات الصحية فيما يلي:

1- الحد من دخول الأطفال إلى سوق العمل في الأعمال الخطرة والمضرة بسلامة الأطفال وصحتهم.
2- توفير ظروف سليمة وبيئة عمل صحية للأطفال العاملين في سوق العمل.

الإجراءات التنفيذية:

يتطلب تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه اتخاذ الإجراءات التنفيذية التالية:

1- توفير وتطوير نوعية الخدمات الصحية المقدمة للأطفال العاملين والمعرضين وأسرهم.

2- توفير الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والطارئة للأطفال في مناطق تجمعات عملهم.

3- التنسيق بين الجهات المعنية لتوفير الرقابة الصحية في أماكن عمل الأطفال لحمايتهم من الممارسات التي تضر بصحتهم، ومتابعة استخدامهم لوسائل الوقاية الشخصية.

4- تعزيز آليات التنسيق بين الجهات المعنية لتطوير أساليب المراقبة والمتابعة لأصحاب العمل في مجال الصحة المهنية للأطفال.

5- تصميم وتنفيذ برامج توعية بأهمية استعمال وسائل الوقاية والحماية للطفل العامل وصاحب العمل في أماكن العمل.

6- تطوير نوعية الخدمات الصحية ورفع قدرة الكوادر الصحية ومقدمي الخدمات في التعرف على حالة الإعاقة المبكرة والكشف المبكر.

7- تصميم وتنفيذ برامج لزيادة التوعية بفوائد تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وأثرها على استقرار الأسرة.

8- النظر في إمكانية توسيع مظلة التأمينات الصحية لتشمل الأطفال العاملين وأسرهم.

4-7 سياسات البحث العلمي

الأهداف:

تتلخص أهم أهداف سياسات البحث العلمي فيما يلي:

1. تزويد أطراف الانتاج الثلاثة بالمعرفة لتمكينهم من تحليل التطورات على المستوى الاقتصادي وسوق العمل وأبعاد هذه التطورات على عمل الأطفال.
2. المساهمة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالحد من عمل الأطفال بشكل فعّال.

الإجراءات التنفيذية:

يتطلب تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه القيام بالنشاطات التالية:

1- جمع معلومات إحصائية حول مشكلة عمل الأطفال ومدى انتشارها مع التركيز على نوعية هذه المعلومات وتحسين طرق جمعها.

2- تطوير وتعزيز قاعدة المعلومات الخاصة بعمل الأطفال، وتطبيق منهجية علمية لجمع البيانات الإحصائية وتحديثها وتطويرها بشكل دوري.

3- إجراء دراسات تكاملية لاستخدامها في الحد من عمل الأطفال، وتشمل هذه الدراسات ما يلي:

أ. دراسة لوضع الأطفال العاملين من حيث عددهم الفعلي وتوزيعهم جغرافياً وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وما شابه، ويشمل ذلك رسم خرائط لانتشار عمل الأطفال.

ب. دراسة لمعرفة الأسباب الحقيقية لعمل الأطفال، ومدى تأثير الأسرة والمجتمع المحلي والقيم السائدة والأوضاع الاقتصادية على التحاق الأطفال بسوق العمل.

ت. دراسة آثار عمل الأطفال على صحتهم ونموهم الجسدي. وينبغي أن تستند الدراسة إلى معلومات ميدانية وأن تشمل الأطفال العاملين في أماكن عملهم دون تحيز لمنطقة جغرافية معينة أو لطبيعة عمل محدد. كما يراعى أن تستخدم الدراسة المعايير الدولية في تصنيف الأضرار الجسدية وقياس مدى انتشارها.

ث. دراسة لتحديد الحلول العملية للمخاطر الصحية والنفسية التي يتعرض لها الأطفال، وامكانية تغيير مكان أو نوع العمل أو إدخال تحسينات عليها، وذلك بناء على نتائج الدراسة.

ج. دراسة تحليلية لقياس مدى تأثير النظام التعليمي والبيئة المدرسية والمناهج والأساتذة على تسرب الطلبة من المدارس وتحديد الاجراءات الكفيلة بالحد من تسرب الأطفال من المدارس. ويشمل ذلك امكانية إدخال تغييرات على هيكل النظام التعليمي ومدى شموله لحماية الطلبة من مشكلات عمل الأطفال وتوعية المجتمع المحلي بضرورة المتابعة والمراقبة للنظام التعليمي. كما

يمكن للدراسة هذه أن تنظر في امكانية فتح صفوف للطلبة الكبار وادخال حقوق الطفل في المناهج وتدريب المدرّسين وتوعيتهم بمشكلة عمل الأطفال وتحسين بيئة التعلم ومنع معاقبة الطلبة بالضرب.

ح. دراسة لتحديد حجم الدعم المطلوب للطلبة الفقراء، ويشمل ذلك آلية إعفاءهم من الرسوم المدرسية وتزويدهم بالملابس والقرطاسية وما شابه، وكذلك تقديم وجبات غذائية أثناء الدوام المدرسي.

خ. دراسة قانونية للتشريعات المتعلقة بعمل الأطفال وتحديد المواد القانونية التي تحتاج إلى تغيير واقتراح مواد أو بنود جديدة وحذف مواد في القوانين والتعليمات الحالية.

د. دراسة إدارية لآليات تنفيذ الدعم للحد من عمل الأطفال، ولمعرفة ما إذا كانت التكاليف الادارية لتنفيذ السياسات المقترحة تبرر المنافع التي تحصل عليها الفئة المستهدفة. كما ينبغي التأكد من أن الأموال التي يمكن الحصول عليها لتنفيذ السياسات لا تعطى لغير الجهات التي تستحقها.

4- إدماج مسح عمل الأطفال ضمن مسوح العمالة والبطالة التي تجريها دائرة الإحصاءات العامة وبالتنسيق مع الجهات الرسمية المعنية.

5- إجراء بحوث تقويمية للبرامج والمشاريع التي تستهدف عمل الأطفال.

6- تطوير مؤشرات إحصائية للتعرف على الأسر المحتاجة والمعرضة.

4-8 برامج لتكامل قضايا الجنسين

الأهداف:

وتهدف هذه البرامج إلى:

1- القضاء على عدم المساواة في ظروف العمل أو فرص العمل بين الأطفال العاملين الذكور والأطفال العاملين الإناث.

2- تفهم الحاجات الخاصة للمرأة، سواء كانت طفلة عاملة أم أم لطفلة عاملة.

الإجراءات التنفيذية:

يتطلب تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه القيام بالنشاطات التالية:

1. إدخال قضايا المرأة في السياسات والبرامج المقترحة جميعها. ويجب أن تأخذ السياسات بنظر الاعتبار الفروقات بين الذكور والإناث في اتجاهات وأسباب العمل وكذلك نتائج عمل الأطفال على الإناث. إن السير في هذا الاتجاه يؤدي إلى فهم لجذور الأسباب لعمل الإناث ومعالجة ذلك من خلال برامج خاصة تتعامل مع هذه الفروق لتحقيق نتائج أفضل.
2. تعزيز ودعم الحاجات الخاصة للإناث العاملات وأمهاتهن.
3. تحسين طرق الوصول إلى أسواق العمل وكذلك توفير وظائف أفضل من خلال عدم التمييز في المهنة والظروف الصحية وشروط السلامة المهنية.
4. شمول بيانات الفقر معلومات عن المرأة ومدى انخراطها في النشاطات المولدة للدخل.

5. آلية التنفيذ

5-1 مراجعة وتحديث مفهوم عمل الأطفال

1. مراجعة التعريفات والتصنيفات المعتمدة حالياً مع مراعاة التمييز بين عمل الأطفال وأسوأ أشكال عمل الأطفال والأطفال النشطين اقتصادياً وعمل الأطفال الخطر.
2. تحديث التعريفات والمقاييس والمؤشرات الوطنية بما يتلائم مع المعايير الدولية.

5-2 جمع المعلومات وبناء المعرفة

1. اجراء مسوحات إحصائية وتحديث المعلومات المتوافرة.
2. مراجعة الدراسات والبحوث ذات العلاقة، سواء منها الوطني أم العربي أم الدولي.
3. إدخال معلومات عمل الأطفال ضمن المسوحات التي تقوم بها دائرة الاحصاءات العامة، حيثما كان ذلك ممكناً وملائماً.

5-3 المشاركة والتوعية

1. تشكيل لجنة للإشراف على تنفيذ السياسات والبرامج المقترحة. ويمكن أن تكون اللجنة الوطنية لإعداد الاستراتيجية، التي ساهمت في إعداد الأهداف والسياسات العامة للاستراتيجية، نواة لهذه اللجنة. ومن المفضل إشراك أكاديميين واقتصاديين وسياسيين وأطباء وخبراء في عمل الأطفال من المنظمات غير الحكومية في عضوية هذه اللجنة.
2. قيام المؤسسات الحكومية بتشكيل مجموعات عمل أو لجان خبراء، تتولى الإشراف على تنفيذ السياسات والبرامج المقترحة في هذه الاستراتيجية، وذلك كل حسب مجال عمله، بالتعاون مع لجنة الإشراف.
3. إشراك المؤسسات غير الحكومية في تنفيذ هذه البرامج.

4. إنشاء شبكة (أو جمعية) من المهتمين بعمل الأطفال.
5. استخدام المؤشرات الخاصة بعمل الأطفال (الوفيات، أثر العمل على الحالة الصحية، ضياع فرص التعليم وما شابه) في حملات التوعية التي تهدف للحد من عمل الأطفال.
6. تصميم إعلانات وكتيبات وملصقات وعرض مسرحيات وأفلام تبين مخاطر عمل الأطفال وضرورة حماية حقوق الطفل.
7. اشراك المدارس في تنفيذ الحملات الاعلامية.
8. قيام الصحافة بحملات اعلامية ضد عمل الأطفال.
9. إدخال تعديلات على المناهج التعليمية تبين مضار عمل الأطفال.
10. توزيع المواد الاعلامية على مفتشي العمل وعمال الصحة ومنظمات العمل والعمال ورجال الدين والأطفال وأسرهم.

5-4 بناء القدرات

1. تدريب مفتشي العمل لتمكينهم من المتابعة والتفتيش على عمل الأطفال.
2. تدريب العاملين في المنظمات غير الحكومية مع التركيز على الاستفادة من جهود المنظمات الدولية في هذا المجال.
3. تأسيس مكتبة متخصصة في عمل الأطفال في وحدة عمل الأطفال.
4. تعزيز وحدة عمل الأطفال وتزويدها بالأجهزة والكوادر البشرية.

5-5 الرقابة والتقييم

تعتبر عملية الرقابة والتقييم لأثر السياسات خلال تنفيذها، خاصة في المراحل الأولى من التنفيذ، مهمة أساسية لنجاح أي سياسة وجزء لا يتجزأ من آليات التنفيذ. ويتضمن ذلك تدخلات على عدة مستويات ومن عدة جهات. والمؤسسات الحكومية التي ستأخذ على عاتقها تنفيذ السياسات المقترحة، كل حسب اختصاصها، هي التي يفترض أن تقوم بالرقابة على مستويات مختلفة (الإدارة والعمليات والنتائج) لغايات التأكد من حسن التنفيذ.

كما يفضل أن تقوم أيضاً بتقييم أثر تطبيق هذه السياسات (الأسباب الرئيسية والآثار المترتبة عليها)، وذلك تسهيلاً للإجراءات الإدارية.

ويجب التأكد من أن النشاطات التي تهدف للحد من عمل الأطفال يمكن قياسها رقمياً وبشكل دوري. وعادة تقوم الجهات التي تتولى الرقابة بإصدار تقارير منتظمة بالمؤشرات ذات العلاقة بعمل الأطفال، وتقييم تطور هذه المؤشرات.

إن الرقابة والتقييم تجعل من الممكن:

- قياس ما إذا كانت سياسات الاستراتيجية تعمل أم لا.
- تحسين أهداف السياسات وتعديلها.
- فحص الفروقات بين تطور اتجاهات عمل الأطفال الذكور وتطور اتجاهات عمل الإناث.
- التأكد من أن تطبيق السياسات لها نفس الأثر على عمل الأطفال الذكور والإناث، وذلك لأن تطبيق بعض السياسات قد يؤدي إلى تحسين وضع الأطفال الذكور دون الإناث. ويجب أن تستخدم هذه النتائج، بطريقة علمية، كتغذية راجعة لتطوير السياسات وإدخال تعديل عليها.
- التزود بالتغذية الراجعة وتعزيز هذه الآلية لتصميم برامج فرعية وتحقيق الأهداف.

خطوات التقييم:

1- قياس ما إذا كانت السياسات قد طبقت كما هو مخطط لها أم لم تطبق بكفاءة.

2- تحديد وتحليل أثر تطبيق السياسات، وذلك من خلال فحص مؤشرات عمل الأطفال وتطورها زمنياً. كما يجب النظر فيما إذا كان الأثر قد نجم عن سياسات أخرى أو نشاطات غير متوقعة.

3- تحديد فيما إذا كانت النتائج يمكن أن تعزى لتصميم البرامج أم أن البرامج لم تكن شاملة بما فيه الكفاية.

المراجع العربية

أمل ديبو، 1999، عمالة الأطفال في بعض دول المنطقة العربية، مكتب العمل الدولي، بيروت.

جانيت عبود، 1997، عمالة الأطفال في الأردن: دراسة وطنية، هيئة العمل الوطني للطفولة، عمان.

حسين حمدان، 2005، عمل الأطفال في اليمن: عرض وتحليل الوضع الراهن، مؤسسة البحوث والاستشارات، دراسة غير منشورة، بيروت.

جمال حمزة، 1997، عمالة الأطفال "رؤية نفسية"، مجلة علم النفس، المجلد 11، العدد40-42، ص150-157.

حماده أبو نجمة ورحاب القدومي، 2003، عمل الأطفال في التشريع الأردني، منظمة العمل الدولية ووزارة العمل الأردنية، عمان.

دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي 2004، دائرة الإحصاءات العامة، عمان.

دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة 1992، دائرة الإحصاءات العامة، عمان.

دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة 1997، دائرة الإحصاءات العامة، عمان.

دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة 2003/2002، دائرة الإحصاءات العامة، عمان.

رحاب القدومي، 1999، ملخص مشروع قانون حقوق الطفل الأردني، ص ص1-8، عمان.

زين الحايك، 1997، مشكلة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني، مجلة العمل، المجلد20، العدد 77-79، ص 26-36.

سليمان أحمد، 1999، عمل الأطفال في الوطن العربي ودور منظمة العمل العربية، ورقة عمل مقدمة في الندوة الإقليمية الثلاثية حول عمل الأطفال، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، 11-1999/10/13، عمان.

سوسن أشتي، 1995، دراسة لتقصي وتصنيف الأسباب الدافعة إلى تسرب الطلبة من المرحلة الإلزامية في مديرية التربية والتعليم لضواحي عمان للعام الدراسي 1993/1992، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

سوسن مرقة، 1998، عمل الأطفال في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

فهمي عبد العزيز، 1999، مشكلة عمالة الأطفال في السياق الاقتصادي والثقافي: دراسة أنثروبولوجية في مدينة اربد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد.

كويست سكوب، 1999، واقع عمالة الأطفال: أطفال بدون خيارات، ورقة عمل مقدمة للندوة الإقليمية الثلاثية في عمان حول عمالة الأطفال، تشرين أول، عمان.

اللجنة الوطنية للسكان، ب. ت.، استراتيجية الإعلام والاتصال الوطنية للشباب الأردني الخاصة بالصحة الإنجابية والتخطيط للمستقبل 2000-2005، اللجنة الوطنية للسكان، عمان.

اللجنة الوطنية للسكان، ب. ت.، الأوراق الخلفية للاستراتيجية الوطنية للسكان في الأردن، اللجنة الوطنية للسكان، عمان.

المجلس العربي للطفولة والتنمية، 1997، عمل الأطفال، دار نوبار للطباعة، عمان.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2005، الأطفال الأقل حظاً في الأردن: الوضع الحالي والجهود المبذولة لتحسين نوعية حياتهم واستشراف المستقبل، دراسة غير منشورة، عمان.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2005، الخطة الوطنية للطفولة للسنوات 2004-2013، المجلس الوطني لشؤون الأسرة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي واليونيسف، عمان.

محمد شحاتيت وآخرون، 1992، نحو موازنة غذائية للحد من الفقر، الجمعية العلمية الملكية ، عمان.

محمد شحاتيت ونهاية دبدوب، 2001، وضع الأطفال العاملين في الأردن 2001، دراسة غير منشورة، وزارة العمل، عمان.

محمد شحاتيت ونهاية دبدوب، 2002، تقدير عدد الأطفال العاملين في الأردن 1991-2005، دراسة غير منشورة، وزارة العمل، عمان.

مكتب العمل الدولي، 1996، عمل الأطفال: حقائق وأرقام، مجلة عالم العمل، العدد 16، ص 12.

منظمة العمل الدولية، 1973، اتفاقية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، منظمة العمل الدولية، جنيف.

منظمة العمل الدولية، 1999، اتفاقية رقم 182 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، منظمة العمل الدولية، جنيف.

ناديا التكريتي، 1993، عمل الأطفال في الأردن من بيانات مسح العمالة والبطالة والعائدين والفقر 1991، ورقة عمل مقدمة في ندوة عمل الأطفال، المجلس العربي للطفولة، عمان.

ناهد رمزي، 1998، مشكلة عمالة الأطفال في الدول العربية: نحو استراتيجية عربية لمواجهة المشكلة، المجلس العربي للطفولة والتنمية، المجلد 1.

نظام عساف (تحرير)، وقائع وندوات، 2000، العنف الأسري وعمالة الأطفال، مركز التوعية والإرشاد الأسري، الزرقاء.

وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي التربوي للعام الدراسي 1995/1994، وزارة التربية والتعليم، عمان.

وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي التربوي للعام الدراسي 1996/1995، وزارة التربية والتعليم، عمان.

وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي التربوي للعام الدراسي 1997/1996، وزارة التربية والتعليم، عمان.

وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي التربوي للعام الدراسي 1998/1997، وزارة التربية والتعليم، عمان.

وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي التربوي للعام الدراسي 1999/1998، وزارة التربية والتعليم، عمان.

وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي التربوي للعام الدراسي 2000/1999، وزارة التربية والتعليم، عمان.

وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي التربوي للعام الدراسي 2001/2000، وزارة التربية والتعليم، عمان.

وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي التربوي للعام الدراسي 2002/2001، وزارة التربية والتعليم، عمان.

وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي التربوي للعام الدراسي 2003/2002، وزارة التربية والتعليم، عمان.

وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي التربوي للعام الدراسي 2004/2003، وزارة التربية والتعليم، عمان.

وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي التربوي للعام الدراسي 2005/2004، وزارة التربية والتعليم، عمان.

وزارة التنمية الاجتماعية، 2002، مكافحة الفقر من أجل أردن أقوى خيارنا جميعاً: استراتيجية وطنية شاملة، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان.

وزارة العمل، وحدة عمل الأطفال، قاعدة معلومات عمل الأطفال عام 2001، بيانات غير منشورة، عمان.

اليونيسف، 1990، اتفاقية حقوق الطفل "الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل كما أقرها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل"، اليونيسف، عمان.

المراجع الأجنبية

Bartlett, S., 1999, Cities For Children: Children's Rights, Poverty, and Urban Management, London.

http://www.nccm.org.eg/proj/childlabor_start.htm. (Accessed on 23 February 2006).

http://www.ilo.org/public/english/region/asro/newdelhi/ipec/download/india.pdf. (Accessed on 23 February 2006).

http://www.ilo.org/public/french/standards/ipec/about/globalreport/2006/index.htm. (Accessed on 12 June 2006).

Ibrahim, R., 2000, Child Labour in Jordan: Between the Informal Market and Regulation, unpublished M. A. Thesis, University of Jordan, Amman.

ILO, 1998, Child Labour: Sixitem On the Agenda: Report Vi (1), Geneva.

ILO, 2001, Elemenating the Worst Forms of Child Labour: An Integrated Time-Bounb Approach, ILO, Geneva.

ILO, 2002, Evey Child Counts: New Global Estimates on Child Labour, ILO, Geneva.

ILO and Consultation & Research Institute, 2002, Child Labor in Lebanon: Present Situation and General Recommendations for a Future National Policy, Unpublished Report, Beirut.

Lim, L. L., 1996, More and Better Jobs for Women: An action guide, ILO, Geneva.

Rodgers, G, and Standing, G., 1981, Economic Roles of Children in Low-Income Countries, International Labour Review, 120, (1): 30-47.

Tarawneh, M. 2002, Poverty and Child Labor in Jordan: Anthropological Study, Centre for Strategic Studies, University of Jordan, Amman.

Unicef, 1997, Strategies for Eliminating Child Labour: Prevention, Removal and Rehabilitation: Synthesis Document, Geneva.

UNICEF, 2001, The State of the World's Children 2001, UNICEF, Geneva.

UNICEF, 2005, The State of the World's Children 2006: Excluded and Invisible, UNICEF, Geneva.

مرفق 1: البرامج والمهام المقترحة